



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

2020/2019

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في اتخاذ القرار الاستثماري

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص " إدارة مالية "

إشراف:

الأستاذ : رشيد هولي

إعداد الطلبة:

- إلهام بن داس

- زينة وارت

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ياسين بو بكر
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رشيد هولي
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	فاطمة محبوب

السنة الجامعية 2020/2019

شكر و عرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد :

إنه من باب العرفان بالجميل وإعادة الفضل لأهله ، أن نتقدم بجزيل شكرنا وخالص تقديرنا لكل من ساهم

في إنجاح هذا العمل

إمتثالاً لقول خير الأنام " من لم يشكر الناس لم يشكر الله عزوجل "

فلا يسعنا في مستهل هذه المذكرة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور " رشيد هولي " والذي شرفنا بإشرافه على

هذه المذكرة ، حيث كان لتوجيهاته وإرشاداته أعظم الأثر في إثراء هذا العمل ، فله منا كل الشكر والتقدير

كما نتقدم بخالص شكرنا إلى السيدة " بن لخضر منال " المرافقة لنا في دراستنا الميدانية بالوكالة الوطنية

لدعم تشغيل الشباب – ميلة- التي أمدتنا بالمساعدة والتوجيه لإتمام هذا العمل

فجزى الله الجميع عنا خير الجزاء

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعاب
وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا
بين دفتي هذا العمل المتواضع
إلى التي حملني هنا على وهن إلى التي أهدتها الحياة التعب والحرمان فأهدتني الدفء والحنان
إليك يا أغلى شيء في الوجود أمي الغالية << زهية >>
إلى الذي كابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي إلى من اشترى لي أول قلم ودفعني بكل ثقة إلى خوض
الصعاب أبي العزيز << موسى >>.....أطال الله في عمرهما
إلى فرحة الحياة وبهجتها إخوتي حفظهم الله من كل أذى << نهاد ...إيناس...وكوثر >>
إلى من سرنا سوبا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع زملاء الدرب المقبلين معي على التخرج
وأخص بالذكر من تقاسمت معي هذا الجهد << زينة >>
وإلى كل من ذكرهم قلبي ونسبهم قلبي....إلهم جميعا أهدي بذرة عملي وثمرة جهدي

إلهم

إهداء

وأخيرا رفعت القبة احتراماً لسنتين مضت من الدراسة قد ابتداء الوداع مع كل ابتسامة
مع كل لقطة مرت من حياتنا ، في البداية الشكر لله تعالى
أهدي تخرجي وثمره جهدي إلى من تعجز الكلمات عن وصفهما إلى من أهداني الحياة ، إلى أول من انتظرا
لحظات نجاحي وتخرجي أبي الغالي << عمار >> والدتي العزيزة << سعيدة >>
إلى من ساندوني في جميع مراحل حياتي إلى من وقفوا بجاني ولولا تشجيعهم المستمر لي ما كنت عند هذا المقام
إخوتي << شعيب ... إلياس ... سناء ... وسمية >> حفظهم الله جميعا
إلى صديقة دربي التي كانت معي طول مشواري إلى التي ضحكنا معا... بكينا معا.... إلى أختي التي لم تلدها أمي
ومن قاسمتني هذا العمل <<إلهام >>
إلى صديقاتي اللاتي عايشت معهن الحياة الجامعية وخطونا معا حتى النهاية <<رشيدة ... ليلي ندى ... ووفاء
إلى التي كانت معي في كل وقت، في كل عثرة ، في كل يأس ، وفي كل لحظة إلى التي وقفت من جديد وواجهت ووصلت إلى
هنا معي رغم كل شيء إلى **نفسي** حبيبتي التي تستحق السعادة
إلى كل هؤلاء أهدي حصاد تعب وثمره جهدي .

زينة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري ومعرفة كيف يتم تطبيق هذه الأخيرة على المشروع الاستثماري في الواقع العملي ، والتعرف على المعايير المستخدمة في اختيار المشاريع المربحة ، بالإضافة إلى إبراز أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري . على هذا الأساس تم اختيار دراسة الحالة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مشروع صناعة المواد شبه الصيدلانية. وقد خلصت الدراسة إلى أن نجاح أي مشروع استثماري يتوقف على إنجاز هذه الدراسات بدقة ووفق أساليب وأسس صحيحة تبنى على إحصائيات دقيقة وتنبؤات تمثل متغيرات المشروع المستقبلية ولكي وتحقق نتائج جيدة يجب أن تتناول جميع جوانبها بداية من الجانب القانوني ثم البيئي مروراً إلى الجانب التسويقي والفني ثم المالي يتم اتخاذ القرار الاستثماري السليم بناء على نتائج هذه الأخيرة .

الكلمات المفتاحية : دراسة الجدوى ، المشروع الاستثماري ، القرار الاستثماري .

Abstract :

This study aims to address the issue of the role of feasibility study in investment decision making and how to apply the latter on the investment project in practice, and to identify the criteria used in the selection of profitable projects, in addition to highlighting the importance of feasibility study in the rationalization of investment decision .It was on this basis that a case study was selected in the National Youth Employment Support Agency on the semi-pharmaceutical industry project. The study concluded that the success of any investment project depends on the completion of these studies accurately and according to correct methods and foundations based on accurate statistics and forecasts representing the future project variables and In order to achieve good results, it must address all its aspects, from the legal, environmental, marketing, technical, and financial aspect, the correct investment decision is made based on the results of the latter. .

Keywords : feasibility study, investment project, investment decision



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر و عرفان
	الإهداء
I	الملخص
II- III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ-د	مقدمة
28-1	الفصل الأول: الاستثمار وقرار المشروع الاستثماري
01	تمهيد
02	المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار
02	المطلب الأول: مفهوم ومحددات الاستثمار
05	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار
07	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار
08	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الاستثمار ومخاطره
10	المبحث الثاني: عموميات حول المشروع الاستثماري
10	المطلب الأول: تعريف المشروع الاستثماري وخصائصه
12	المطلب الثاني: أهداف المشروع الاستثماري
13	المطلب الثالث: أنواع المشروع الاستثماري
15	المطلب الرابع: دورة حياة المشروع وعوامل نجاحه
17	المبحث الثالث: ماهية القرار الاستثماري وظروف اتخاذ
17	المطلب الأول: مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه
18	المطلب الثاني: أنواع القرار الاستثماري وأهميته
21	المطلب الثالث: أسس ومبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية
23	المطلب الرابع: الظروف و العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري
28	خلاصة الفصل

60-29	الفصل الثاني: الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية
29	تمهيد
30	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى الاقتصادية
30	المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها
33	المطلب الثاني: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية ومتطلباتها
35	المطلب الثالث: أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية و صعوبات إجرائها
37	المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية
37	المطلب الأول: دراسة الجدوى الأولية (التمهيدية ، المبدئية)
39	المطلب الثاني: دراسة الجدوى القانونية و التسويقية
46	المطلب الثالث: دراسة الجدوى الفنية أو الهندسية
52	المطلب الرابع: دراسة الجدوى المالية والاجتماعية
60	خلاصة الفصل
83-61	الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ميلة-
61	تمهيد
62	المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة -
63	المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -فرع ميلة-
64	المطلب الثاني: مهام أدوار وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
65	المطلب الثالث: أشكال التمويل، التركيبة المالية والإعانات المالية التي تمنحهاANSEJ.
72	المبحث الثاني: الدراسة الميدانية(دراسة حالة مشروع ضمن ANSEJ - ميلة-)
72	المطلب الأول: تقديم المشروع (الدراسة التمهيدية)
74	المطلب الثاني: الدراسة التفصيلية
83	خلاصة الفصل
هـ - ز	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	العوامل المؤثرة على إتخاذ القرار الاستثماري	الشكل رقم 01
46	مراحل دراسة الجدوى الفنية	الشكل رقم 02
63	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ميلة-	الشكل رقم 03
71	المراحل المتبعة من أجل الحصول على تمويل من طرف ANSEJ	الشكل رقم 04



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار وكالة ANSEJ	الجدول رقم 01
68	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار وكالة ANSEJ	الجدول رقم 02
68	المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار وكالة ANSEJ	الجدول رقم 03
69	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار وكالة ANSEJ	الجدول رقم 04
76	التكاليف الاستثمارية للمشروع	الجدول رقم 05
77	تقدير الإيراد السنوي للمشروع	الجدول رقم 06
78	تقدير تكاليف التشغيل السنوية للمشروع	الجدول رقم 07
79	الهيكل المالي للمشروع	الجدول رقم 08
79	التدفقات النقدية المتوقعة	الجدول رقم 09
81	جدول التدفقات التراكمية	الجدول رقم 10

مقدمة

تعد المشاريع الاستثمارية الأداة الفعالة للتنمية الاقتصادية حيث تعتبر عصب المؤسسات الاقتصادية والعام المحدد لوجودها واستمراريتها ، مما يتطلب الإعداد الجيد لها قبل البدء في تنفيذها وقبل الإنفاق عليها ن ذلك أن هذا الإعداد والدراسة المتأنية لها بدرجة كبيرة من الأهمية ، فعدم الإعداد للمشاريع بطريقة تفصيلية وشاملة يعني هدرا للموارد المتاحة وإنفاقها بطريقة عشوائية مما يعرض الموارد للضياع ، فدراسة الجدوى الاقتصادية تعتبر أحد الأسس المميزة لاتخاذ أي قرار استثماري لأي مشروع باعتبارها الرؤية الاقتصادية المستقبلية له من كل النواحي سواء المالية ، الفنية ، الاجتماعية ... وغيرها ، فهي تساعد على اتخاذ قرارات إستراتيجية تجنب المشاريع الإنزلاقات والأخطار التي من شأنها إفشالها .

وكل المشاريع تقريبا تواجه أخطارا ومشاكل في محيطها الاقتصادي ، لعل أهمها كيفية إختيارها للاستثمار اللازم إنجازه حسب الإمكانيات المالية المتوفرة ، وبالتالي يستوجب علينا اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد الذي يقوم على الإختيار الأمثل للاستثمار الذي يحقق أعلى عائد ، ومن ثم فإن القرار الاستثماري يعتبر من أصعب القرارات في المؤسسة إذ لابد من معرفة العوامل المؤثرة فيه لتجنب وقوع هذه الأخيرة في خطر اتخاذ القرار الخاطئ وبالتالي يجب مراعاة جميع جوانب دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع من أجل الوصول إلى القرار الأمثل .

ولكي تؤدي دراسة الجدوى الاقتصادية إلى نتائج جيدة واتخاذ قرار استثماري أمثل لابد أن تكون مبنية على أسس صحيحة وسليمة وتتناول جميع الجوانب سواء من الناحية القانونية أو التسويقية أو الفنية أو المالية أو الاجتماعية ، حيث يأتي التحليل المالي للمشروع بعد كل من الدراسة القانونية التي تسمح بمعرفة موقف الدولة من إنشائه من خلال التعرف على التسهيلات التي يمكن أن يستفيد منها والعوائق التي يمكن أن تواجهه تليها الدراسة البيئية التي تسمح بمعرفة تأثير البيئة على المشروع وتأثيره على البيئة ، ثم الدراسة التسويقية التي يتم من خلالها التأكد أنه سيكون هنالك طلب كافي ومنظم على منتجات أو خدمات المشروع ، وبعد أن تأتي الدراسة الفنية (الهندسية) بنتائج ايجابية بخصوص إمكانية إنشاء المشروع من الناحية الفنية ، تأتي الدراسة المالية لتقوم بتقدير التدفقات الداخلة والخارجة وتحديد هيكله التمويلي الأمثل ، كما تمكن هذه الدراسة من اتخاذ القرار بشأن تمويل وإنشاء المشروع بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب ومعرفة العوائد المحققة منه ، لتنتهي بعدها بالدراسة الاجتماعية للمشروع التي تسمح بمعرفة مدى تأثيره ومساهمته من الناحية الاجتماعية وزيادة الدخل القومي .

1 إشكالية البحث:

تأسيسا على ما سبق، وللتعرف أكثر على الجوانب المختلفة المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ووزنها في اتخاذ القرار الاستثماري نطرح الإشكالية التالية:



_ ما هو دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع في اتخاذ القرار الاستثماري ؟

2 الأسئلة الفرعية:

على ضوء هذا السؤال يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشكل تلك الاهتمامات المتعلقة بالموضوع منها :

- 1 - ما هي الأسس التي يتم اعتمادها في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة ؟
- 2 - كيف تتم دراسة الجدوى الاقتصادية وما مدى تأثيرها على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب ؟
- 3 - هل تتبنى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جميع جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية أم جزء منها فقط ؟

3 الفرضيات :

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار صحة مجمعة من الفرضيات هي :

- 1 - يتم إختيار المشروع الاستثماري الناجح اعتمادا على مدى موضوعية متخذ القرار في اختيار المشروع الأمثل وفعالية القرارات التي يجب أن تستند إلى معلومات دقيقة شاملة .
- 2 - تتم دراسة الجدوى الاقتصادية عبر مراحل ، تؤثر على القرار الاستثماري من خلال نتائجها إذا كانت ايجابية فسيتم اتخاذ قرار بإنشاء المشروع الاستثماري ، والعكس إذا كانت نتائج سلبية يتم اتخاذ قرار بعدم إنشائه .
- 3 - تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة - بتطبيق جميع مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية على المشاريع الاستثمارية الطالبة للتمويل .

4 - أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها مما تمثله دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية حيث تعتبر أحد المقومات الأساسية لتنفيذ مشاريع ناجحة ، وواحدة من أهم الأدوات التي تدعم القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة .

5 أهداف الدراسة :

- توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة الجدوى الاقتصادية والأساليب والطرق المستخدمة في القيام بها .
- إبراز مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية .
- إبراز العلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد .
- معرفة مدى تطبيق دراسات الجدوى في مؤسسة الدعم والمراقبة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) .

- التعرف على طرق دراسات الجدوى التي يتم تناولها والتي تساعد المستثمرين في تقادي مخاطر الوقوع في مشاريع فاشلة وغير مربحة.

6 منهج الدراسة وأدوات البحث :

إن المنهج المتبع تحدده طبيعة الموضوع الذي نعالجه وقصد الإحاطة بأهم جوانبه النظرية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، بينما استخدمنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لهذا البحث من خلال الوقوف على مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومعرفة مدى اعتماد أصحاب المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة محل الدراسة على نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية في اختيار مشاريعهم وطلب تمويلها وتأثير ذلك على نجاحها .

7 -أسباب اختيار الموضوع :

- القيمة العلمية والعملية التي يحظى بها موضوع دراسة الجدوى ودوره في عملية التنمية الاقتصادية.

- الميل الشخصي إلى الموضوعات المتعلقة بدراسة جدوى الاستثمارات .

- يرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بتخصص إدارة مالية .

8 -صعوبات البحث:

عموما تتمحور صعوبات البحث في :

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة عن المشروع محل الدراسة .

- عدم الإلتقاء بالمشرف بسبب الأوضاع الصحية وبالتالي صعوبة التصحيح عن بعد وفي الوقت اللازم.

- صعوبة التنقل إلى المؤسسة محل الدراسة بسبب انعدام النقل في ظل الظروف الوبائية وبالتالي تأخر انجاز الجانب التطبيقي ونقص المعلومات الخاصة بالمشروع .

9 للدراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات التي اهتمت بدراسة موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية ولكن اختلفت فيها طريقة دراسة وتحليل الموضوع ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

- دراسة بن مسعود نصر الدين: "دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية "مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ، 2010 هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخطوات والمراحل التي يتم على أساسها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المشاريع الاستثمارية تحتاج موارد مالية ضخمة لذا عدم القيام بدراسة قد تعرض أصحابها

إلى خسائر ضخمة تكلف ا لمجتمع موارد ضائعة، وضرورة دراسة تفصيلية دقيقة بكل الجوانب المتعلقة بالمشروع .

- دراسة للباحث تمجدين نور الدين من جامعة ورقلة(الجزائر)، سنة ، 2009 بعنوان "دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العملية"، نشرت في مجلة الباحث، و ركزت الدراسة على التعريف بدراسة الجدوى الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث تبين من خلال هذه الدراسة وجود صلة قوية بين دراسة تقييم جدوى المشروعات و معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة، كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية في الدول النامية يبقى مرتبط بالعديد من النقائص و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجوانب النظرية لدراسات الجدوى بما يتواءم و الواقع العملي.

- دراسة للباحث حكيم بن حسان من جامعة الجزائر ، سنة 2006/2005 بعنوان " دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدراسات السابقة لقيام أي مشروع استثماري والمعايير المستعملة في تقييمه تجاريا وقوميا وقد توصلت الدراسة إلى أنه يتم التنبؤ بالطلب عل منتجات المشروع بإتباع أساليب متعددة منها الإحصائية والرياضية والاقتصادية ، التنبؤ بالطلب على المنتجات يساعد متخذ القرار على تحديد الكمية الواجب توفرها من المواد الأولية .

10 هيكل الدراسة :

تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاث فصول ، بحيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الاستثمار وقرار المشروع الاستثماري تناولنا فيه عموميات حول الاستثمار من تعريف ومحددات وأنواع وكذا المخاطر التي يتعرض لها هذا ضمن المبحث الأول أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم تناول المشروع الاستثماري من مختلف جوانبه تعريفه وخصائصه وأنواعه ودورة حياته ، في المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل حددنا ماهية القرار الاستثماري وظروف اتخاذها وكان ذلك من خلال تعريفه وذكر أهم خصائصه والأسس التي يقوم عليها القرار الاستثماري الناجح .

وفيما يخص الفصل الثاني فقد كان بعنوان الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية قمنا بتقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تناول المفاهيم العامة لدراسة الجدوى الاقتصادية من تعريفها ومعرفة أهميتها وكذا متطلباتها وأهدافها والتطرق لمختلف الصعوبات التي تواجه القيام بها ، وبالنسبة للمبحث الثاني الذي تناولنا فيه دراسة الجدوى بمراحلها التفصيلية وطرق القيام بكل مرحلة .

أما الفصل الثالث والأخير وهو الفصل التطبيقي والذي حاولنا فيه إبراز دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في اتخاذ القرار الاستثماري بشأن قبولها أو رفضها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة - وإبراز مدى أهميتها في ذلك .



الفصل الأول

تمهيد :

نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الاستثمارات تجعلها من الأسس التي تركز عليها المؤسسة كونها تمثل ضمانا لبقائها و استمرارها في مزاولة نشاطها ،وتحقيق الديناميكية التي تسعى إليها ،لهذا فإن اختيار نجاعة أي مشروع استثماري يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه حيث يعتبر المشروع الاستثماري أهم وحدة اقتصادية منتجة، وهذا نظرا لما تقدمه المشروعات الاستثمارية من مساهمة في التنمية الاقتصادية. فبالنسبة للاقتصاد الوطني يعتبر هذا الأخير المحرك الرئيسي لهذه العملية، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه في رفع مستوى معيشة الأفراد كنتيجة لرفع مستوى التوظيف والتشغيل من جهة، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية من جهة أخرى، ويتوقف نجاح أو فشل المشروع الاستثماري على مدى سلامة القرار الاستثماري المتخذ بشأنه.

ومن خلال ماسبق ، سنحاول تسليط الضوء في هذا الفصل على أهم المفاهيم المتعلقة بكل ما سبق حسب التقسيم التالي :

المبحث الأول :عموميات حول الاستثمار

المبحث الثاني : عموميات حول المشروع الاستثماري

المبحث الثالث : ماهية القرار الاستثماري وظروف اتخاذه

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار.

يمكن النظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة لنمو الاقتصادي وعنصر حساس للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية ، سنوضح ذلك من خلال هذا المبحث الذي سننطلق فيه إلى مفهوم الاستثمار ومحدداته ، وكذا أنواعه وأهدافه بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه .

المطلب الأول : مفهوم ومحددات الاستثمار

أولاً : مفهوم الاستثمار

المقصود بلمصطلح الاستثمار هو " استخدام للأصول في إقامة مشروعات جديدة أو منشآت قائمة يدر من ورائه عائدا أو فائدة إضافية لها ، فهو إذن أي نشاط استثماري ينطوي على ممارسة أعمال يترتب عليها إنفاق ، وينجم عنه تكوين أصول استثمارية يمكن تشغيلها والاستفادة منها لفترات زمنية مقبلة ".¹

ويعرف أيضا بأنه " هو سلسلة من المصروفات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون على شكل مادي كالأراضي، المباني و الآلات وعلى شكل غير مادي كالنقد تحت الطلب و السندات و الأسهم".

كما يمكن تعريف الاستثمار من المفهوم المالي بأنه " عبارة عن اكتساب الموجودات المالية ، أي التعامل بالأموال للحصول على الأرباح ، والتعامل بالأموال يعني التخلي عنها لفترة زمنية معينة قصد الحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعوض لنا القيمة الحالية للأموال المستثمرة وعامل المخاطرة المرافق دائما للمستقبل ".²

ويعرف أيضا " بأنه التخلي عن استخدام أموال حالية لمدة زمنية معينة من أجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة ، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم والحصول على عائد معقول مقابل تحمل المخاطرة ".³

¹ محمد أيمن عبد اللطيف عشوش ،الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار ،الطبعة الثانية ،القاهرة ، 2000، ص 13.

² مفتي البشير ،"الاستثمار الاجنبي في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقد ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005، ص 2.

³ فتحي خن ، "أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقد ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2012/2013 ، ص 8.

كما يعرف الاستثمار كذلك" بأنه العائد الناتج من تحمل المخاطرة نتيجة الموافقة النهائية على جدوى المشروع واتخاذ قرار بإقامته " ¹.

الاستثمار هو إنشاء موارد ثابتة، هي عبارة عن هياكل مادية مثل وسائل العمل المختلفة كالتجهيزات والمباني، وهو أيضاً إنشاء رأس مال ثابت نظراً لأن تلك الموارد ليست سوى قيم مادية استعماله يعاد استعمالها في الإنتاج ².

ومما سبق يمكن لنا تعريف الاستثمار بأنه التضحية بأموال حالية بهدف الحصول على منافع مستقبلية اكبر مقابل تحمل المخاطرة ويكون الاستثمار حقيقي أو مالي .

ثانياً : محددات الاستثمار

من أهم العوامل المحددة للاستثمار يمكن اختصارها فيما يلي: ³

• سعر الفائدة:

والمقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها وبين حجم الأموال المستثمرة هي علاقة عكسية.

فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض. أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، وبالتالي ارتفاع الاستثمار، نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

ففي حالة التضخم، من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة، أما في حالة الرئود، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.

• **الكفاية الحدية لرأس المال :** والمقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال .

¹ بن البيوض نور الهدى ، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة أكلي امحمد أولحاج البويرة ، 2017/2018 ، ص 38.

² حيمر مروان ، دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية للمؤسسات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016/2017 ، ص 3.

³ كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2002، ص ص: 33-35.

فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و الأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل و بالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة.

أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار ، و منه انخفاض الأموال المستثمرة.

• التقدم العلمي والتكنولوجي:

فالتقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقات إنتاجية عالية تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إستبدال وإحلال الآلات القديمة بأخرى جديدة .

إضافة إلى التقدم التكنولوجي الخاص بالآلات، يوجد أيضا التقدم في مجال البحث والتطوير ، والذي يؤدي إلى ظهور موارد أو مصادر طاقة جديدة تحل محل القديمة.

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك أيضا عوامل أخرى تتمثل في:

- ✓ مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة.
- ✓ مدى توفر الوعي الإذخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع.

• درجة المخاطرة:

المخاطرة " مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا ¹ "

"هي درجة الاختلافات في التدفقات النقدية للإقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له".

إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة إنخفضت معها كمية الاستثمار، والعكس صحيح إذ كلما قلت درجة المخاطرة إرتفعت معها كمية الاستثمار .

ولكن من جهة ثانية فإن العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية. وعليه ف للتقليل من درجة المخاطرة لا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية، لأن درجة المخاطرة ترتبط بمدى توفر الإستقرار السياسي والاقتصادي، فتوفر هذا الإستقرار يؤدي إلى إنخفاض درجة المخاطرة، الأمر الذي يعمل على تشجيع الاستثمار. ²

¹ منير إبراهيم الهندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، ط 4 ، 1999، ص 440.

² محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، كلية التجارة عين شمس مصر ، دون تاريخ ، ص ص 24-25.

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار

يمكن تحديد أنواع الاستثمارات حسب المعايير التالية :

❖ حسب الطبيعة :

يقسم إلى ² :

✓ استثمار حقيقي : هو استثمار في الأصول الحقيقية مثل المباني والأراضي و الذي يهدف إلى

زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبمعنى آخر هو كل ما يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي

الإجمالي، ومنه فإن الاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو استخدام الموارد الاقتصادية أو

استغلالها بشكل يضيف سلعا أو خدمات جديدة .

✓ استثمار مالي : هو بيع وشراء أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع والتي

تعرف بالأوراق المالية وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة

إنتاجية جديدة ، بل هو عبارة عن إمتلاك جزء من طاقة قائمة أصلا ،

فإذا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لآخر

دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية .

❖ من حيث المدة: يقسم إلى

✓ استثمار قصير الأجل : يتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ كل أدونات الخزينة

والقبولات البنكية أو شهادات الإيداع ، ويطلق عليه الاستثمار النقدي ² ، يتميز بقلّة الخطورة

لقصر المدة التي لا تتعدى في الغالب 18 شهرا ، وبالتالي سرعة تحويلها إلى سيولة ³ .

✓ استثمار طويل الأجل : تتمثل هذه الاستثمارات في جميع الأصول والمشروعات الاستثمارية التي

تؤسس أو تقتنى بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة زمنية طويلة، ويكون من الصعوبة أحيانا

تحويلها إلى نقدية وذلك لصعوبة بيعها .

¹ المرجع السابق ، ص 25 .

² موسى نوري شقيري ، صالح طاهر زرقان وآخرون ، إدارة الاستثمار ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2012 ، 1433 هـ ، ص .

³ محمود حسين الوادي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

ويكون هدف المستثمر من اختيارها كمشروع استثماري هو الحصول على تدفقات نقدية يضمن من خلالها استرداد رأس المال المستثمر في زمن معين. ومن أمثلة الاستثمارات الطويلة الأجل: المشروعات العقارية، الأراضي الزراعية الفنادق، المصانع، مشروعات النقل... إلخ.¹

❖ من حيث جنسية الاستثمار:

تقسم الاستثمارات من حيث جنسيتها إلى² :

- ✓ الاستثمار المحلي: ويشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن نوع وأداة الاستثمار المستخدمة.
- ✓ الاستثمارات الخارجية: ويشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويكون الاستثمار مباشرة إذا قام شخص أجنبي مثلاً بشراء عقار من بلد ما بقصد المتاجرة فيه ويكون غير مباشر إذا قام المستثمر بشراء حصة محفظة مالية لمؤسسة استثمار لبلده الأم تستثمر أموالها في بورصة أجنبية.

❖ من حيث القائم على الاستثمار³:

- ✓ الاستثمار الشخصي: وهو ما يقوم به شخص واحد، حيث يمكن للفرد أن يستخدم ما يتاح له من موارد وأموال في القيام باستثمارات مالية، كسواء الأسهم أو السندات أو القيام بعمل استثمارات مادية كسواء العقارات وغيرها.
- ✓ الاستثمار المؤسسي: وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة (شركة أو هيئة) ولكنه قد لا يختلف كثيراً عما يمكن أن يقوم به الشخص الطبيعي. فكل من المؤسسة والشخص يقوم باستثمارات مالية وكذلك استثمارات مادية، ولكن الاختلاف قد يبرز في حجم الاستثمار ذاته، فالمؤسسات بـاختلاف أنواعها قد تتمكن من عمل أحجام أكبر من الاستثمارات ربما لما يتوافر لها من أموال تفوق قدرة الشخص الواحد.

¹ حامد العربي الحضيبي ، تقييم الاستثمار _، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 45.

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2005ص.1.

³ سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس مصر، دون تاريخ، ص ص 24-25.

❖ من حيث القطاع العام والخاص :

وهنا تعتمد الاستثمارات على اتجاه النظام الاقتصادي وفلسفته، فكلما اتجه هذا النظام نحو الفلسفة الاشتراكية وخاصة ضمن الأنظمة الشمولية (الإنفراد بالحكم مثل الحزب الواحد) فإن الحكومة تتبنى المزيد من الاستثمارات، وفي المقابل في اقتصاديات السوق تكون التخصيصات الاستثمارية فردية أو جماعية ويضيق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلى حد بعيد، ويكون الربح هدفا للاستثمار الخاص، بينما الاستثمار العام تكون أهدافه اجتماعية أي تحقيق المنفعة العامة.¹

المطلب الثالث : أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام، كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مستشفى أو جامعة حكومية... الخ.

وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح، كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال.

ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الاستثمار فيما يلي²:

1. تحقيق عائد مناسب : حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب، يساعد على استمرارية المشروع.
2. المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية : أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، من أجل ضمن ذلك لابد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والاختيار والتي تتضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية وصولاً إلى اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة أو مقترحة، البديل الذي يحقق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة.
3. استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته : وهذا يعني أن المستثمر يسعى دائماً من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار.
4. ضمان السيولة اللازمة : من الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة.

¹ المرجع السابق، ص 25.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، إبراهيم محمد خريس، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، 1431 هـ، ص ص 20-21.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على الاستثمار ومخاطره :

أولاً :العوامل المؤثرة على الاستثمار¹ :

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي :

1 +الاستقرار السياسي :

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة والاحتجاجات المستمرة والنزاعات مستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات والدولية ، وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة .

2 +الاستقرار الاقتصادي :

يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ومتانة الأسواق المالية وحجم الاستثمارات الممولة محليا كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الاستثمار .

3 معدل أسعار الفائدة :

يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها ، وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل .

4 -الدخل القومي :

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح و معدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي .

5 معدلات التضخم :

التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وان ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبا على الاستثمار ويؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للمدخل والأرباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع معدلات التضخم.

¹ دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار وتحليل الاستثمار ، اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2008 ، ص ص 26 - 31.

ثانيا : مخاطر الاستثمار¹:

مهما كان نوع الاستثمار فإنه يتعرض لمخاطر كثيرة سواء كانت متوقعة أو كانت فجائية. والتي تؤثر على مردوده الاقتصادي ، لذلك تعتبر المخاطر عنصراً هاماً يجب أخذه بعين الاعتبار ، فالمستثمر يهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة ممكنة من المخاطرة¹.

1- المخاطر النظامية:

وهي المخاطر التي لا يمكن للمستثمر التحكم فيها و تتعلق بالبيئة و المحيط وأيضاً بالنظام المالي، و حتى السياسي السائد و الوضع الاقتصادي الذي يشجع على الاستثمار و هي تؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء.

2- المخاطر غير النظامية:

وتتعلق هذه المخاطر بطبيعة الاستثمار، نوعه و مدته فمثلاً الاستثمارات الطويلة أكثر عرضة للمخاطر من الاستثمارات القصيرة و عليه فإن كل مستثمر يتحمل هذه المخاطر وحده و ذلك حسب مشروعه.

3- مخاطر النشاط الصناعي :

تتمثل في خسارة المستثمرين لأرباح الشركات الصناعية و ذلك إثر تدهور حالة هذه الشركة نتيجة ارتفاع أسعار البترول مثلاً، أو انخفاض قيمة العملة.

4- مخاطر أسعار الفائدة:

إن ارتفاع سعر الفائدة يسبب لأصحاب الأسهم الموظفة في المشروعات اثر سلبي على حجم العائد، فكثر التذبذبات تؤثر على المستثمرين و بالتالي على قرارات الاستثمار.

5- مخاطر السوق:

إن تقلبات السوق تؤثر على الاستثمارات و حجمها، فمثلاً انخفاض أسعار البترول يؤثر على المشاريع في هذا المجال، و يوجه الاستثمارات إلى مجالات أخرى قد تعود بعائد ضئيل فيما لو استثمرت في مجال المحروقات.

6- مخاطر التضخم و الائتمان:

التضخم بطبيعته يؤثر على القدرة الشرائية للنقود و يؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للأصول و المنقولات، إضافة إلى عدم تمكن المستثمر من دفع ما عليه من ديون.

1 حيمر مروان ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

المبحث الثاني : عموميات حول المشروع الاستثماري

للمشروعات أهمية كبيرة سواء على المستوى الكلي وهذا بالنسبة للاقتصاد الوطني أو على المستوى الجزئي بالنسبة للوحدات الاقتصادية ، ومن هذا المنظور فإنه سيتم في هذا المبحث التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري (تعريف ، خصائص ، أهداف ، أنواع ، دورة حياة المشروع الاستثماري)

المطلب الأول : تعريف المشروع الاستثماري وخصائصه

أولاً : تعريف المشروع الاستثماري

للمشروع الاستثماري عدة تعاريف نذكر منها :

- **التعريف الأول :** المشروع عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع ، وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما أن تكون في شكل سلعة أو منتج عادي مثل مشروعات الإنتاج الزراعي ، أو مشروعات صناعية لإنتاج السلع المختلفة ، أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل مشروعات إنشاء المستشفيات أو الجامعات ، أو الطرق أو الموانئ أو المطارات ¹.
- **التعريف الثاني :** يعرف المشروع الاستثماري بأنه ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي ، ليستطيع القيام بإجراءات تحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج ، وتكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بالفوائد الاستثمارية للمشروع ².
- **التعريف الثالث :** ويعرف أيضاً بأنه مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة ، سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية والمتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية حيث ينتظر منها تحصيل منافع نقدية ³.
- **التعريف الرابع :** المشروع هو عبارة عن مجموعة من العمليات أو الأنشطة تربطها علاقات محددة ومعروفة، تنفذ بزمان محدد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف ⁴.

¹ هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن ، ، 2003ص.3.

² سيد سالم عرفة ، دراسة جدوى المشروعات ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2011 ، ص 171.

³ Radie Manuel ,Serge michail ,guide pratique de projet (évaluation et choix des projets d'investissement),Paris ,France,1995,p 01.

⁴ راتب جليل صويص، أساسيات إدارة المشاريع، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010 ص 22 .

■ **التعريف الخامس :** يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه "اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من موارد المنشأة في الوقت الحاضر، وذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً"¹.

ثانيا : خصائص المشروع الاستثماري :

رغم الاختلافات الموجودة بين المشروعات الاستثمارية سواء من حيث الحجم أو التعقيد إلا أنها تشترك جميعا في خصائص معينة يمكن عرضها فيما يلي:

- يتكون المشروع الاستثماري من عمليات عديدة معتمدة على بعضها البعض وفي نفس الوقت منفردة وتسمى أنشطة وتساهم جميعها في تحقيق النتيجة المرجوة.
- للمشروع هدف محدد يمكن قياسه والتعرف على مدى تحقيقه عند انتهائه.
- للمشروع هيكل زمني محدد، والوقت عامل هام في قياس مدى نجاح المشروع.
- المشروعات تكون ديناميكية حيث تميل دوما إلى التغيير والتعديل والنمو وتتصرف أحيانا بطريقة لا نتوقعها، لذا يجب الأخذ في الحسبان الأحداث غير المتوقعة.²
- تعتبر المشروعات نشاطات مؤقتة، حيث يتم إجراء تنظيم مؤقت لمجموعة من الأفراد والمواد والمرافق لإنجاز هدف ضمن إطار زمني مبرمج، ويتم تفكيك هذا التنظيم بمجرد تحقيق الهدف أو التحول للعمل على تحقيق هدف جديد.³
- المشروع الاستثماري تنظيم يقوم لفترة زمنية معينة وينصرف إلى القيام بعدة عمليات.
- يهدف للتأليف والمزج بين العناصر الإنتاجية المختلفة لإنتاج سلع وخدمات ذات منفعة.
- المشروع وحدة اقتصادية يمارس نشاطه من خلال سوق أو أسواق متعددة أي أنه يقوم بتصريف إنتاجه من خلال الأسواق، فهو ينتج لكي يبيع في الأسواق.
- يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي، فالربح أو العائد على الاستثمار، كهدف مسيطر لا يمنع من وجود أهداف أخرى.⁴

¹ حكيم بن حسان ، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في علوم التسيير ، فرع إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص 9 .

² محمد الفيومي محمد ، إدارة المشروعات _، كلية التجارة ، القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص 134.

³ نعيم نصير ، إدارة وتقييم المشروعات ، المنظمة العربية للتنمية ، الأردن ، 2005 ، ص 13.

⁴ محمد حامد دويدار وآخرون ، الاقتصاد السياسي، دار المعرفة، الجامعية للنشر، القاهرة ، 1997 ص 42.

المطلب الثاني : أهداف المشروع الاستثماري

يمكن تصنيف أهداف المشروع الاستثماري كالتالي¹:

1. الأهداف السياسية :

- إيجاد قاعدة اقتصادي تعمق الاستقرار الوطني اقتصادي .
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة .
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة

2. الأهداف الاقتصادية :

- تعظيم الربح .
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي .
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج (العمالة ، المال ، الأرض والإدارة) .
- رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الوطنية .
- زيادة قدرة المشروعات على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج .

3. الأهداف الاجتماعية :

- القضاء على كافة أشكال البطالة .
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة

. الأهداف التكنولوجية :

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح قادرة على الوفاء بلحياجات الدولة والأفراد .
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا المستوردة لتصبح مناسبة للظروف المحلية .
- توفير الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002 ، ص 19.

² محمد محمود العجلوني ، سعيد سامي الحلاق ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان 2013، ص 21.

المطلب الثالث : أنواع المشروع الاستثماري

يمكن تقسيم المشروعات حسب عدة معايير إلى ¹ :

1. حسب الملكية :

تقسم إلى :

- أ. المشروعات الخاصة : أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من مجتمع وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد .
- ب. المشروعات العامة : أي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة ، وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع ويتحمل جميع أفراد المجتمع خسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة .
- ج. المشروعات المختلطة : تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة وتأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات نظرا لأن المشروعات الفردية والتي تعود ملكيتها للأفراد ، يكون هدفها الأول تحقيق الأرباح أو العائد المالي لاستثماراتهم .

2. حسب النشاط الاقتصادي :

وتقسم إلى :

- أ. مشروعات القطاع الأولي : تشمل مشروعات إستغلال الأراضي الزراعية أو استصلاح الأراضي أو استخراج المعادن والثروات الطبيعية ، ولا شك أن البلاد ذات الموارد الطبيعية الغنية من أرض خصبة وأنهار ومعادن مختلفة أو ثروات نفطية تتنوع فيها المشروعات بقدر أكبر من تلك البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة والأراضي القاحلة التي تفتقر إلى وجود المعادن .
- ب. مشروعات القطاع الصناعي : تشمل مختلف المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كمشروعات صناعة الصابون والصناعات الجلدية والغذائية ومشروعات الصناعة الثقيلة مثل الحديد والصلب .
- ج. مشروعات قطاع الخدمات : ويشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة ومشروعات الطرق أو وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ ومشروعات التعليم والصحة والطاقة ، كما يشمل بالطبع المشروعات التجارية .

¹ محمد حسين الوادي وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 ، 29.

3. حسب علاقتها بنشاط المستثمر :

تقسم إلى :

- أ. المشروعات الجديدة : وهي المشاريع التي تضيف نشاطا آخر جديدا إلى نشاطات المستثمر الحالية كأن يضيف مشاريع سياحية إلى مشاريع الصناعة .
- ب. المشروعات التوسعية : هي المشروعات التي يكون هدفها زيادة المنتجات الحالية أو زيادة الأسواق أو كليهما .
- ج. المشروعات الاستبدالية : هي المشروعات التي يكون هدفها استبدال أصول جديدة والأصول الحالية .
- د. المشروعات المساعدة : وهي المشروعات التي تهدف إلى توفير الخدمات للعمليات الأساسية القائمة مثل إنشاء مبنى للإدارة .¹

4. حسب علاقتها ببعضها :

تقسم إلى :

- أ. المشروعات البديلة مطلقا : وهي المشروعات التي تحقق نفس النتائج بحيث يؤدي إختيار إحداها إلى استبعاد الباقي .
- ب. المشروعات المستقلة : وهي المشروعات القابلة للتنفيذ فنيا بمعزل عن المشروعات الأخرى ولا تتأثر التدفقات النقدية المتوقعة لها بالتدفقات النقدية للمشاريع الأخرى .
- ج. المشروع المكمل : وهو المشروع الذي يؤدي إلى زيادة الآلات أو خفض تكاليف مشروع آخر .
- د. المشروع البديل : وهو المشروع الذي يستحيل تنفيذه فنيا مع مشروع آخر .
- هـ. المشروع الضروري : وهو المشروع الذي لابد من تنفيذه لكي يتم تنفيذ مشروع آخر .²

¹ المرجع السابق ، ص 30.

² خليل الشماع ، الإدارة المالية ، جامعة بغداد ، ط 4 ، 1992 ، ص 347.

المطلب الرابع : دورة حياة المشروع وعوامل نجاحه:

أولا : دورة حياة المشروع

يمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل¹:

المرحلة الأولى : تحديد المشروع

وهنا يبدأ المشروع على شكل فكرة ثم يتم تحديد عناصرها الأساسية ، حيث تخضع هذه الفكرة للدراسة والتحليل لغرض التأكد من مدى قابلية وصلاحيّة الفكرة للتنفيذ الفعلي . تتضمن هذه المرحلة ناحيتين²:

1.1 التعرف على الفكرة الاقتصادية الاستثمارية كفرصة محتملة للاستثمار ، ويستمد المستثمر أفكاره عن

الفرص الاستثمارية من عدة وسائل :

✓ الاعتماد على الخبرات السابقة في مجال الأعمال .

✓ استقراء وتحليل خطط التنمية .

✓ دراسة وتحليل قوائم وإيرادات البلد من السلع والخدمات .

2.1 تحديد عناصر المشروع الاستثماري : فبعد التأكد من صلاحية الفكرة الاستثمارية تتحول هذه الفكرة

إلى اقتراح استثماري محدد بعد إنجاز الدراسة الأولية .

المرحلة الثانية : إعداد وتحليل المشروع

هنا يتم إعداد وتحليل المشروعات والتي تتضمن عدد من الخطوات أهمها :

✓ دراسة الجدوى الفنية الهندسية للمشروع ، أي مدى إمكانية تنفيذه من الناحية الفنية .

✓ دراسة الجدوى التسويقية .

✓ دراسة الجدوى المالية أو التمويلية .

✓ دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية .

✓ دراسة الجدوى القانونية .

✓ دراسة الجدوى التنظيمية والإدارية .

وتعتمد دراسة الجدوى على إعداد تقرير مفصل عن نتائج دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري الذي يعد

أساسا موضوعيا لبدء مرحلة التقييم والمفاضلة .

¹ مدحت القرشي ، دراسات الجدوى الاقتصادية لتقييم المشروعات الصناعية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2009 ، ص 18

² المرجع السابق ، ص 19.

المرحلة الثالثة : تقييم المشروع قبل التنفيذ

بعد الانتهاء من دراسة الجدوى نصل إلى مرحلة التقييم والمفاضلة بين المشروعات المختلفة ، وهي دراسة تهدف إلى قياس كفاءة الاستثمار في ضوء أهداف ومعايير محددة مسبقا ، وتتضمن هذه الدراسة قياس الكفاءة الإنتاجية للمشروع لتبيان درجة نجاح المشروع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وكذلك قياس الكفاءة اقتصادي للمشروع والتي تعني قياس درجة مساهمة المشروع في تحقيق أهداف المجتمع¹.

المرحلة الرابعة : تنفيذ المشروع

هذه المرحلة تعتبر من المراحل الأساسية ، حيث يجب إعداد جدول تنفيذ يبين الخطوات المختلفة للتنفيذ ، والوقت اللازم لكل خطوة من تلك الخطوات ، ويجب أن يبين الجدول الانسجام التام والترابط بين خطوات التنفيذ ، وذلك للوصول إلى المرحلة النهائية وهي مرحلة التشغيل والإنتاج.

المرحلة الخامسة : التشغيل والإنتاج

وهي التي يبدأ فيها المشروع إنتاجه التجريبي ، كمقدمة لطرح إنتاجه في السوق ، وهنا يتم تقييم هذا الإنتاج من أجل الموافقة عليه².

ثانيا : عوامل نجاح المشروع

عوامل نجاح المشروع الاستثماري هي تلك العوامل المرتبطة بالإستراتيجية المستخدمة لتحقيق نشاطه ، وتشتمل على الأدوات والتقنيات التي تساعد على تحديد خطة المشروع وتنفيذه وإتمامه في الوقت المحدد ووفقا للميزانية الموضوعة، وتشتمل هذه العوامل على مايلي³ :

- ✓ أهداف المشروع ونتائجه وأرباحه.
- ✓ تعيين كفيل والتزامه بدعم المشروع وتأييده.
- ✓ يتم تشكيل فريق مناسب، واستخدام المهارات المناسبة.
- ✓ يتم وضع جدول زمني دقيق مع مراعاة تحديثه

¹ المرجع السابق ، ص 19.

² نعيم نمر داود ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، ط 1 ، 2011 م ، ص 17.

³ مهري عبد المالك ، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير ، جامعة تبسة ، 2012/ 2013 ، ص 22.

المبحث الثالث : ماهية القرار الاستثماري وظروف اتخاذه

بعد التعرف على المشروع الاستثماري لابد من اتخاذ قرار مناسب بشأنه ، وهذا القرار يتوقف على عدة مقومات وأسس وسنحاول التطرق إليها في المبحث التالي .

المطلب الأول : مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه

أولاً: مفهوم القرار الاستثماري

- **التعريف الأول :** هو ذلك القرار الذي يقوم على أسس علمية ، يتم التوصل إليه بواسطة دراسة الجدوى الاقتصادية ، ويهدف إلى اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر¹.
- **التعريف الثاني :** يقوم القرار الاستثماري على مبدء الرشادة الاقتصادية النابع أساسا من التخصيص الأمثل للموارد النادرة المتاحة من خلال استثمارها في المشروع الذي يعطي أفضل عائد ممكن ، مع الأخذ في الحسبان الفرصة الضائعة².
- **التعريف الثالث :** هو ذلك القرار الذي يقوم على الاختيار بين بديلين على الأقل ، والمبني على مجموعة من الدراسات التي تسبق عملية الاختيار³.
- **التعريف الرابع :** يشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة م ن الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة⁴.

ثانياً: خصائص القرار الاستثماري

تتفرد القرارات الاستثمارية بالخاصيتين أساسيتين هما:

¹ هاجر سعدي ، أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ، م ذكرمة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ، 2013 ، ص ص 89 - 90.

² عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره_، ص ص 28-29.

⁴ فتحي خن ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

³ زهية حوري ، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 ، ص ص 13-14.

1.1 تتميز قرارات الاستثمار بان لها تأثيرات طويلة الآجل: ترجع تلك التأثيرات الطويلة الآجل، إلى وجود الفاصل الزمني الواضح بين حدوث النفقة الاستثمارية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة خلال الفترات المستقبلية، حيث عادة لا يتم الحصول على تلك العوائد دفعة واحدة وإنما ينتشر حدوثها وتتحقق خلال عدة فترات زمنية تتعدى أكثر من سنة، وتلك الخاصية للقرار الاستثماري يترتب عليها ما يلي:

- مشكلة القيمة الزمنية للنقود.
- مشكلة المخاطرة وعدم التأكد.
- مشكلة تأثير تقلبات مستويات الأسعار.¹

2.1 القرارات لا يمكن التراجع عنها: بما أن هذه القرارات تمتد أثرها لفترة طويلة وتتضمن آليات أو معدات لأغراض خاصة، فإن من الصعب التراجع عن قرارات الاستثمار لأنه يتضمن شراء معدات بتكاليف عالية جدا ويكون استخراجها لأغراض محددة.

3.1 قرارات الاستثمار توجب الحصول على التمويل: إن التوسع في حجم الاستثمارات يتطلب قدر كبير من النفقات، لذا يجب القيم بعملية دراسة جدوى قبل القيام بصرف الأموال.²

المطلب الثاني : أنواع القرار الاستثماري وأهميته

أولا : أنواع القرار الاستثماري :

تتمثل أنواع القرارات الاستثمارية في³:

1_قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها

¹ أمين السيد لطفي ،دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية ، الدار الجامعية ،مصر ، 2005،ص2-3.

² عبد الوهاب يوسف أحمد ،التمويل وإدارة المؤسسات المالية ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،عمان ، 2008،ص 54.

³ عبد الحميد عبد المطلب ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2006، ص ص

فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقاً لهذا المدخل، فإذا كان أمام المستثمر أربع بدائل استثمارية هي البديل (A) وعائده 30%) والبديل (B) وعائده 15%) والبديل (C) وعائده 20%) والبديل (D) وعائده 35% فإن المستثمر في هذه الحالة يختار البديل (D) ويرتب باقي البدائل على هذا الأساس ، فيكون البديل التالي هو (A) ثم (C) ثم (B) ، ويأخذ قرار بالبدء بتنفيذ المشروع (D) على أن يؤجل باقي البدائل إلى التوقيت المناسب في المستقبل إذا رغب في ذلك .

2_ قرارات قبول أو رفض المشروع ¹:

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جداً، وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع أولويات، إما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

3_ قرارات الاستثمار المانعة لتبادلياً:

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادلياً النشاط الآخر ، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، وإذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة.

4_ القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدى المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وببساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع بعيد الواقع لان القرارات الاستثمارية دائماً مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر، ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة ما بين (0% - 100%) وهذه القرارات هي التي ينم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازلياً أي تبتعد عن 100% وكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية وهنا تلعب دراسات الجدوى المالية دوراً كبيراً في اتخاذ القرار الاستثماري في مثل

¹ المرجع السابق، ص ص 44-45.

تلك الحالات .

وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب من 100% وهي قرارات قلما تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى المالية في مجال الاستثمار وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل تلك الظروف.¹

ثانيا : أهمية القرارات الاستثمارية

يحظى القرار الاستثماري بأهمية معتبرة من الناحية الاقتصادية من وجهة نظر الإدارة المسؤولة عن المشروع الاستثماري وذلك للأسباب التالية²:

- الإنفاق الاستثماري يستمر لمدة طويلة ؛
- يتعرض الإنفاق الاستثماري للمخاطر المختلفة الوقوع خلال المدة التي تسترجع فيها الأموال المستثمرة ؛
- ضرورة اعتماد الإدارة على مصادر متعددة للتمويل (مصادر داخلية و أخرى خارجية) ؛
- ضرورة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لوضع المخطط الاستثماري تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب ؛
- ضرورة وضع خطة زمنية لتمويل الاستثمار ؛
- ضرورة التفكير المسبق الارتباط بالإنفاق الاستثماري ولمدة كافية نظرا لضخامة قيمة المؤسسة ؛

¹ المرجع السابق ، ص45.

² حسين بن العارية ، "تقييم المشاريع الاجتماعية " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - ، السنة الجامعية 2012/2013 ، ص 13.

المطلب الثالث : أسس ومبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية

من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم، لا بد وأن يستند على أسس علمية وهي كما يلي¹:

• اعتماد إستراتيجية ملائمة.

• الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار.

• مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

❖ اعتماد إستراتيجية ملائمة:

فيما يتعلق بالإستراتيجية الملائمة فإنه يتوقف بشكل أساس على أولويات المستثمر، والتي يكشف عنها أو يعبر عنها منحى تفضيله الاستثماري والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه لكل من الربحية والسيولة والأمان، فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر.

❖ الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار:

أما بالنسبة للاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار فهو يقصد أن يكون القرار رشيدا، وحتى يكون القرار رشيدا فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار وهذا يتطلب القيام بالخطوات التالية:

_ تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

_ تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

_ تحديد العوامل الملائمة التي يتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار.

_ تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية.

_ اختيار البديل أو الفرص الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

❖ مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:

يرتبط قرار متخذ القرار بمتغيرين أساسيين هما: العائد المتوقع من الاستثمار، ودرجة المخاطرة للأداة الاستثمارية، ولهذا على المستثمر قبل اتخاذ قراره أن يعرف مقدما كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة.

¹ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008ص1.

والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار، ومن أهمها¹:

- مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية) :

يعتبر هذا المبدأ أحد الأركان الأساسية للقرار الاستثماري، وذلك لأن الموارد المالية المتاحة لدى المستثمر تكون عادة محدودة، في حين أن الفرص الاستثمارية تكون متعددة في معظم الأحيان، لذا على المستثمر أن يراعي هذه الحقيقة، بحيث يتم اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع إستراتيجيته وهدفه، وذلك من خلال المفاضلة بين تلك الفرص الاستثمارية بدلا من توجيه أمواله إلى أول فرصة استثمارية متاحة. وعادة كلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنه تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

- مبدأ الخبرة والتأهيل:

وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال، من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم.

- مبدأ الملائمة:

عند قيام المستثمر باختيار المشروع الاستثماري المناسب بين عدة بدائل مقترحة، فإنه يسترشد في تطبيق هذا المبدأ بمنحى تفضيله الاستثماري الذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق بعمر المستثمر ودخله ووظيفته واختصاصه ومجالات اهتمامه وخبرته وبيئته الاجتماعية وصحته...الخ ويقوم منحى تفضيل المستثمر على فرضية مفادها أن لكل مستثمر نمط معين يحدد درجة اهتمامه تجاه العناصر الأساسية في قراره الاستثماري والتي تتمثل في :

_ معدل العائد على الاستثمار.

_ درجة المخاطر التي يتصرف بها ذلك الاستثمار .

_ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الاستثمار.

- مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:

أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر، وهو ما يطلق عليه بتنويع المحافظ الاستثمارية، بمعنى عدم استثمار الأموال في مجال أو نشاط واحد

¹ تمجيد نور الدين ، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشاريع القطاع الخاص ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، ص 23.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين العائد والمخاطرة، فمن البديهي أن المستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما: العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية .

المطلب الرابع: الظروف و العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري

أولا : الظروف المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري :

تعتمد عملية اتخاذ قرار استثماري على كمية المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار، وهناك ثلاث حالات يمكن لمتخذ القرار مواجهتها وهي¹:

1- حالة التأكد التام:

تشير هذه الحالة إلى أن متخذ القرار الاستثماري يكون على علم كامل وتام بما سيحدث في المستقبل، ومن ثم يمكنها تحديد أن حادث واحد سيقع بدرجة ثقة 100% وبلحتمال واحد صحيح، ونتيجة ذلك فإن متخذ القرار يمكنه تحديد قيمة واحدة لكل عنصر مؤثر في قيمة الاستثمار، فالتدفقات النقدية للاستثمار تكون مؤكدة وذلك بسبب:

- عدم وجود حالات طبيعية أو أحداث وإنما توجد حالة طبيعية واحدة فقط مؤكدة؛
- يمكن التعبير عن قيمة العناصر المؤثرة والمحددة لقيمة المشروع الاستثماري على أساس التقدير بنقطة.

لقد نشأت فكرة اتخاذ القرارات واختيار البدائل في ظل ظروف التأكد التام والتقين الكامل عن طريق علماء الطبيعة والاجتماع، ولكن فرض التأكد التام فرض مثالي لا يلائم أبدا مجال اتخاذ القرار الاستثماري وذلك بسبب:

- وجود فاصل زمني كبير بين لحظة حدوث مدخلات قرار الاستثمار (الإنفاق المبدئي) وتاريخ اكتمال ظهور نواتج ذلك القرار أو مخرجات القرار . وكلما كبر الفاصل الزمني كلما زاد عنصر عدم التأكد؛
- تعدد الظروف والأحداث المستقبلية التي تخرج عن نطاق وسيطرة متخذ القرار من ثم لا يمكن تحديد حالة طبيعية واحدة مؤكدة الحدث فليس هناك شيء مؤكد حدوثه في المستقبل، ويمكن القول بأن هناك شيئا واحدا فقط مؤكد الحدث وهو أنه ليس هناك شيء مؤكد، وإذا كانت تلك العبارة سليمة فهي أيضا غير سليمة.

¹ غنية بن حركو ، "واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر" ، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، السنة الجامعية 2010/2011 ، ص ص 48-49.

2- حالة المخاطرة¹ :

المخاطرة أو المجازفة نقصد بها أن بيئة متخذ القرار الاستثماري يمكن أن يحدث فيها عدة حالات طبيعية، تكون احتمالاتها معلومة، أي أن متخذ القرار الاستثماري يواجه عددا من الظروف التي يمكن أن يحدث إحداها مستقبلا، ولكنه لا يعرف على وجه التأكيد أي من هذه الظروف سوف يتحقق فعلا، حيث يمكن لمتخذ القرار أن يحدد التدفقات النقدية لكل بديل من البدائل المتاحة، ولكن ليس على وجه الدقة وإنما بلحتمال معين، ويتم هذا التقدير على أساس الاحتمالات الموضوعية ومن هذا نجد أن المشروع الاستثماري الواقعي هو المشروع الذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة له، أي عند تقييم أي مشروع نقوم بتقدير المخاطر التي سيواجهها، والمقصود بالمخاطر هو تقدير الانحراف في التدفق النقدي عن ما هو متوقع بالوقت والمال.

3- حالة عدم التأكد:

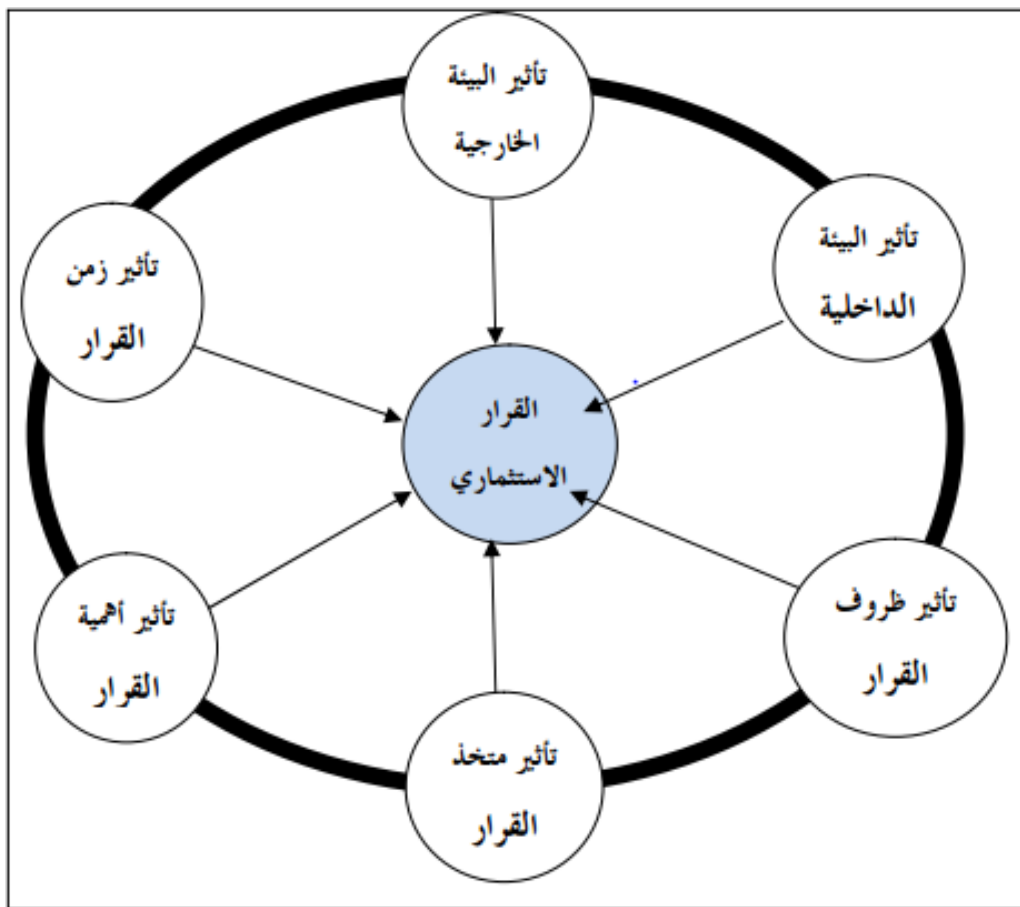
يكون متخذ القرار في هذه الحالة على جهل تام بالحالات الطبيعية المختلفة التي يمكن أن تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، أي أنه لا تتوفر لديه معلومات كافية احتمالية بشأن الأحداث المستقبلية، ومن ثم سيلجأ إلى وضع احتمالات ذاتية شخصية أي بالاعتماد على الخبرة الشخصية لمتخذ القرار، إن اتخاذ القرار الاستثماري في مثل هذه الحالة هو ذلك القرار الذي يواجه خيارات عديدة متاحة وفي نفس الوقت لا يمكن تحديد أي من هذه الخيارات المتاحة التي تكون ملائمة للقرار الاستثماري المتخذ، ومن هذا نجد أن المشروع الاستثماري قد يكون عرضة لتغيرات المستقبل التي لا يمكن قياسها مسبقا أو التنبؤ بها إحصائيا أو كميا، ومن أمثلتها اللايقين في معرفة أسعار موارد ومنتجات المشروع، اللايقين التكنولوجي ...

ثانيا : العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية :

إن عملية اتخاذ القرار الاستثماري عملية معقدة، ولا تكتمل إلا بعد إتمام واحترام مختلف مراحل هذه العملية، والتي في الواقع تتأثر بعدة عوامل كما يوضح ذلك الشكل التالي :

1 المرجع السابق ، ص 49.

الشكل 01 : العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري



المصدر : تمجيددين نور الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 24.

يمكن شرح هذه العوامل المبينة في الشكل السابق على النحو التالي¹:

1- تأثير البيئة الخارجية والبيئة الداخلية:

بالنسبة لعوامل البيئة الخارجية فتتمثل في الضغوط الخارجية القادمة من المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

✚ العوامل الاقتصادية.

✚ العوامل الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.

✚ التطورات التقنية والتكنولوجية.

✚ الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.

¹ تمجيددين نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين.

درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

أما بالنسبة لعوامل البيئة الداخلية فهي تلك التي تؤثر على القرار الاستثماري بطريقة مباشرة، وتشكل ضغوطات قادمة من داخل المؤسسة، وهي عوامل كثيرة أهمها:

درجة المركزية وحجم المؤسسة ودرجة انتشارها الجغرافي.

مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة.

طرق الاتصال داخل فروع المؤسسة.

عدد المتعاملين مع المؤسسة.

2- تأثير شخصية وسلوك متخذ القرار :

تعتبر شخصية متخذ القرار من العوامل الإنسانية الهامة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار بصفة عامة، والقرار الاستثماري بصفة خاصة، فشخصية متخذ القرار وقيمه وتاريخه المهني، ومكانته الاجتماعية ومركزه المالي في المؤسسة، تتفاعل فيما بينها تساهم في شكل ونوع القرار الاستثماري، ومن بين العوامل ذات الصلة بمتخذ القرار والمؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري نجد ما يلي¹:

الفهم العميق والشامل للأمور.

قدرة متخذ القرار على التوقع.

مؤهل متخذ القرار ومجال تخصصه.

قدرة متخذ القرار على الابتكار والإبداع.

الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها وأغراضه الشخصية.¹

سلوك متخذ القرار اتجاه المخاطرة

▪ محبا للمخاطرة.

▪ يكره المخاطرة .

¹ المرجع السابق ، ص ص 24-25.

■ محايد اتجاه المخاطرة

3-تأثير ظروف اتخاذ القرار¹:

إن التردد في اتخاذ القرار سببه هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة الحال عليه بالنسبة للقرار الاستثماري الذي تكون العوائد المتوقعة من المشروع غير محددة وربما قد تكون غير مؤكدة الحدوث، على العكس في الحالة التي يكون متخذ القرار في ظروف التأكد على علم بجميع البدائل ونتائج كل منها.

4-تأثير أهمية القرار:

كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

✚ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.

✚ كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت تكاليف أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعاً.

✚ الوقت اللازم لاتخاذ، فكلما ازدادت أهمية القرار، كلما تطلب ذلك وقت أطول ليكتسب المستثمر الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة على القرار.

5-تأثير عنصر الزمن:

يشكل عنصر الزمن ضغطاً كبيراً على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره، كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البت في القرار، مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه.

¹ المرجع السابق ، ص 26.

خلاصة الفصل :

بناء على ما تم عرضه في هذا الفصل ، فإنه تم التوصل إلى أن الاستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة ، فهو محور الحياة الاقتصادية على المستويين الفردي والكلي ، فعلى المستوى الفردي يكون الهدف من الاستثمار تحصيل عوائد مستقبلية معتبرة مقابل التضحية برأس المال الحالي ، أما على المستوى الكلي هو تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة مسبقاً أهمها رفع مستوى معيشة الأفراد ، حيث يتم تجسيده على أرض الواقع عن طريق القيام بمشاريع استثمارية ، وتعرف هذه الأخيرة بأنها كيان تنظيمي مستقل يمارس مجموعة من الأنشطة المؤدية إلى وجود منتجات (سلع، خدمات) يراد بها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إحلال طاقة إنتاجية حالية بأخرى مماثلة أو أعلى منها أو توسيع طاقة إنتاجية ، تتنوع هذه المشاريع وتختلف حسب معايير عديدة ، وقد بينا أيضاً خلال هذا الفصل المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري والمتمثلة أولاً في تحديد المشروع ثم إعداده وتحليله ، تليها مرحلة التقييم قبل التنفيذ ، وأخيراً إذا كان هناك قبول للمشروع يتم تنفيذه وإنجازه ، هذا القبول أو الرفض يكون استناداً على قرار استثماري رشيد ، هذا القرار يعتمد على دراسة جدوى كل بديل من البدائل الاستثمارية المتاحة واختيار الأمثل من بينها ، هذه الدراسة (دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع) ستكون موضوعنا للفصل الثاني من هذا البحث .

الفصل الثاني

تمهيد :

تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية جملة من المكونات المتكاملة تهدف إلى وضع صورة شاملة للمشروع أو لمجموعة البدائل التي تخضع للدراسة ، بغرض التوصل إلى اتخاذ قرار سليم بشأنها على أساس البيانات والتحليلات التي تتسم بأكبر قدر من الواقعية والدقة ، كما تمثل ضرورة حتمية لابد منها قبل الانطلاق في تحويل المشروع من مجرد فكرة إلى حقيقة ملموسة وهذا ضمانا لنجاحه وتجنب المستثمرين الدخول في مشاريع غير مربحة.

تأسيسا على ذلك وبهدف التعرف أكثر على كل ما يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية جاء هذا الفصل مقسم إلى مبحثين :

- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى الاقتصادية .
- المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى الاقتصادية

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية من تقديم مختلف التعريفات وذكر خصائصها كما سنتناول أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية وأهدافها وفي الأخير سنحاول تسليط الضوء على مختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجه إجراءها .

المطلب الأول : مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها.

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

تعددت تعريفات ومفاهيم دراسة الجدوى الاقتصادية نظراً لاختلاف الزوايا التي يمكن النظر من خلالها :

التعريف الأول : تقرير تفصيلي يتناول وصف عناصر المشروع وتحليل لكافة الأنشطة المختلفة له ، بحيث توفر للقائمين على المشروع المعلومات اللازمة عن الجوانب الفنية والتسويقية والمالية والاجتماعية بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري سلماً أو إيجاباً .¹

التعريف الثاني : هي عبارة عن تلك الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية أو من نوع الدراسات التفصيلية والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة ، البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة .²

التعريف الثالث : دراسة الجدوى هي أداة لتحويل فكرة المشروع الأولية إلى فرضية محددة للتدخل من خلال تحديد الهوية، المواصفات والمقارنة بين بدليين أو أكثر، الموجهة لتحقيق أو الوصول إلى الأهداف المحددة عبر إنتاج مجموعة من المعلومات مساعدة للهيئة العامة لاتخاذ القرار النهائي .³

التعريف الرابع : هي الوسيلة التي يتم بناء عليها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة.⁴

¹ موسى نوري شقيري ،سلام عزمي أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

² محمود حسين الوادي و آخرون ،مرجع سبق ذكره ، ص 37.

³ John Maynard Keynes, Feasibility study methodology and practices, Italy ,2006,p 25.

⁴ جهاد فراس الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2010، ص 21.

التعريف الخامس : هي أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع ما قبل بدء التنفيذ الفعلي لذلك المشروع ، وذلك على ضوء قدرة المشروع على تحقيق أهداف المستثمر، ومدى نجاح فكرته الاستثمارية، ومن هنا فإن دراسة الجدوى تعتبر الأداة العلمية التي قد تجنب صاحب رأس المال أو المستثمر على تحمل الخسائر المحتملة وذلك قبل البدء في عملية الاستثمار.¹

التعريف السادس : مجموعة من الدراسات التخصصية المتكاملة التي تجرى لتقييم مدى صلاحية مشروع استثماري معين لتحقيق أهداف متعددة، وتوصف بأنها الجسر أو الطريق الذي لابد من عبوره بشكل صحيح حتى يمكن اتخاذ قرار الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة.²

التعريف السابع : هي تلك الدراسة المكثفة التي يقوم بها عدد من الخبراء المتخصصين في مجالات التسويق والمعاملات الفنية والمالية والاقتصادية والادارية لغرض اتخاذ قرار بقبول أو رفض أو تطوير المشروع المقترح.³

من التعريفات السابقة ، يمكن القول أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي الدراسة العلمية الشاملة لكل جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة يمكن من خلالها الحكم على مدى صلاحية المشروع الاستثماري ، وذلك بهدف تمكين متخذ القرار الاستثماري من اختيار البديل الاستثماري الأفضل .

ثانيا : أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

إن دراسات الجدوى الاقتصادية وإن كانت بوصلة يهتدي بها المستثمر إلا أن أهميتها لا تقتصر على المستثمر وحده بل تتعدى إلى كل الجهات التي لها علاقة بالمشروع كما يلي :

• أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمستثمر :

- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي عند التعامل مع المشكلة الاقتصادية ، سواء كان ذلك على مستوى المشروع أو على المستوى القومي .
- يعتبر توفير الموارد المالية من أهم المسائل لضمان قيام نجاح المشروع ، وتساعد الدراسة المستثمر في معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية وتوقيتها.⁴

¹ نعيم نمر داود ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² عبد الملك مهري ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

³ رامي حريد ، مطبوعة في مقياس دراسة الجدوى واختيار الاستثمارات ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2018/2017 ، ص 11.

⁴ جهاد فراس الطليوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

- تعتبر تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية قليلة جدا قياسا إلى تكلفة المشروع ، وإذا ما ثبت أن المشروع غير مجد ، تكون الدراسة قد جنبت المستثمر تحمل خسائر باهظة فيما لو أقام المشروع بدون دراسة .
- إن دراسة الجدوى الاقتصادية تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياح الموارد ، وتحدد مدى العائد من المشروع وبالتالي معدل العائد على أموال المساهمين ، وتبرز الأهمية إلى أن بعض المشروعات تكون التكاليف فيها ضخمة وجزء كبير من هذه التكاليف غارقة وبالتالي يصعب استردادها ، لذلك فإن فشل المشروع يعرض أصحابه إلى خسائر ضخمة ويكلف الاقتصاد القومي موارد اقتصادية ضائعة ¹.
- يجب مراعاة عامل الزمن في إعداد دراسات الجدوى ، فالفرص الاستثمارية لا تظل قائمة لفترات طويلة ، والعناصر المختلفة لدراسة الجدوى معرضة للتغيير على مر الزمن . وإذا تأخر اتخاذ القرار بناء على دراسة الجدوى فإنه يجب تحديث الدراسة للتأكد من استمرارية المشروع لتحقيق المشروع ².
- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمحيط :
 - يتوقف قرار البنوك أو المؤسسات المالية فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسة الجدوى المقدمة لها ، وكذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية على دراسات الجدوى الاقتصادية عندما تقوم هذه المؤسسات بمنح مساعداتها لإقامة مشروعات التنمية الإقليمية في الدول النامية .
 - التأكد من أن المشروع يتفق مع القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية فلا يمكن الترخيص لمشروع مغل بالآداب والذوق العام .
 - التأكد من فرص نجاح المشروع ، وتوقع احتمالات تعثره ومدى تأثير ذلك على قدرته على الوفاء بالالتزامات نحو المقرضين ³.
 - تساعد دراسة لجدوى الاقتصادية في تحقيق التخصص الكفاء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية ، وتحتاج عملية التخصيص إلى أداة توصلنا إلى مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى هذا التخصيص من عدمه وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع الذي يثبت جدواه .

¹ موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، ص ص 26 ، 27.

² محمد محمود العجلوني ، سعيد سامي الحلاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

³ محمود حسين الوادي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ن ص ص 40 ، 41.

المطلب الثاني : تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية ومتطلباتها

أولاً: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية

يمكن التمييز بين التصنيفات التالية:¹

1 -التصنيف النفعي :

وهذا التقسيم يكون وفقاً لصاحب المنفعة الذي ينتفع من دراسة الجدوى ويكون إما صاحب المشروع (مستوى المشروع) أو البلد الذي يقام به المشروع (أي على مستوى الاقتصاد القومي) والمنفعة التي تعود على صاحب المشروع يتم قياسها بدراسة الجدوى المالية والتجارية (الربحية التجارية أو المالية) أما المنفعة التي تعود على الاقتصاد القومي من إنشاء المشروع فهي تقاس بدراسة الجدوى الاجتماعية أو القومية (الربحية الاجتماعية).

2 -التصنيف الوظيفي :

وهذا التصنيف يتناول الوظائف المتعددة لإعداد دراسة الجدوى وهي : الوظيفة القانونية والبيئية ، الوظيفة التسويقية ،الوظيفة الفنية أو الهندسية ،الوظيفة المالية أو التجارية ،الوظيفة الاجتماعية أو القومية.

أ -دراسة الجدوى القانونية والبيئية : هذه الوظيفة يتم عمل دراسة جدوى مستقلة لها ، ويقوم بهذه الدراسة خبراء متخصصون في القانون أو الحقوق وعلى دراية كاملة بكافة طرق وأحكام قوانين الاستثمار والضرائب والجمارك وغيرها من التشريعات التي تؤثر على أرباح وخسائر المشروع....الخ بالإضافة إلى دراسة عناصر البيئة المختلفة .

ب دراسة الجدوى التسويقية : ويتم عمل هذه الدراسة من طرف خبراء التسويق والدارسين لعلوم الإدارة والمهتمين بدراسة إمكانية قبول المستهلكين للسلعة أو الخدمة التي ينوي المشروع إنتاجها وكافة العوامل المؤثرة على الطلب ومرونة الطلب وكيفية التنبؤ بالطلب...إلخ وذلك خلال العمر الافتراضي للمشروع .

¹ قويدري محمد ، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، دفعة 1997_1998، ص 12.

ت دراسة الجدوى الفنية أو الهندسية : يقوم بهذه الوظيفة خبراء متخصصون في الهندسة والإنتاج من خريجي كليات الهندسة ، المعاهد الفنية والزراعية ، وتهتم هذه الدراسة بتحديد الحجم المناسب للمشروع والحجم المناسب للإنتاج والتخطيط الداخلي للمشروع ووضع الآلات وعمل الاختبارات الخاصة بالتربة والجيولوجية ويتم ربط كل ذلك بالتكاليف الاستثمارية والتكاليف الجارية المتعلقة بمزاولة النشاط عند بدء الإنتاج وخلال العمر الافتراضي للمشروع .

ث دراسة الجدوى المالية والتجارية _ : يقوم بها خبراء في المال والتجارة حيث يهتمون بدراسة المعايير التي تستخدم للحكم على نجاح أو فشل المشروع وتعتمد وظيفتهم على النتائج التي تقوم بها فرق العمل الخاصة بالدراسات الأخرى .

ج دراسة الجدوى الاجتماعية أو القومية : وتهتم بدراسة أثر المشروع على المجتمع أو الاقتصاد القومي ومدى التوافق بين المستثمرين والمجتمع سواء من حيث الآثار الاجتماعية والسلبية .

3 -التصنيف التحليلي :

والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفق لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية .

- الجدوى المبدئية : وهي التي تفتح الطريق إلى دراسات الجدوى التفصيلية أو تقفله وترسل الإشارة إلى المستثمر والقائمين على دراسة الجدوى ، بأن يتحولوا إلى مشروع آخر أو فرصة استثمارية أخرى وبالتالي هي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لأي مشروع.
- الجدوى التفصيلية : إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية للمشروع إيجابية وتسمح بالفعل بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع ، فإن ذلك يؤدي إلى أن يشرع خبراء دراسات الجدوى المتخصصين في كل جانب من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية بالبحث والتحليل وإجراءات التقديرات والتوقعات والاختيارات لتلك الجوانب.¹

ثانيا : متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية

تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى على نوعية البيانات والمعلومات ومصادقيتها ولذلك فإن توفر بيانات ومعلومات تفصيلية عن المشروع تعد مطلباً أساسياً لضمان اختيار البديل من البدائل المتاحة أي اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وحتى يمكن إخضاع المشروع للدراسة والتقييم فإن الشروط الآتية يفترض أن تتوفر فيه وهي :

¹ المرجع السابق ، ص 12.

1-المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع :تنفيذاً أو تشغيلاً سواء كانت تلك المتطلبات متوفرة في الأسواق المحلة أو من الخارجية، وهذا يستلزم تحديد مقدار النقد الأجنبي اللازم لتوفراً تلك المتطلبات في مرحلتي التنفيذ والتشغيل خلال عمر المشروع المتوقع بالإضافة إلى تكاليف المشروع بالعملة المحلية.

2-تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها:وكذلك تحديد مستويات الطاقة الإنتاجية للمشروع لغرض معرفة مدى قدرة المشروع على تلبية الطلب المحلي والخارجي معا، وعلى ضوء هذه المعلومات يصبح بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة للمشروع عبر الفترات الزمنية من عمره المتوقع.

3-المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي:وتشيت ذلك بوحدات زمنية متعارف عليها كالسنة.

4-قابلية مستلزمات المشروع (تكاليفه) للقياس والتقييم :لأن الدراسة ستكون مستحيلة في حالة عدم القدرة على التعيين رقمياً عن المتغيرات.

5-القدرة على قياس وتقييم مخرجات المشروع بوحدات نقدية :وتعد المتطلبات أنفة الذكر شرطاً أساسياً يجب توفرها في أية فكرة حتى يمكن وضع تلك الفكرة موضع دراسة وتحليل.¹

المطلب الثالث : أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية و صعوبات إجرائها

أولاً : أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية :

✚ اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة، إذ يتعين على المشروعات التي يقع عليها الاختيار أن تتصف بالفعالية والكفاءة وقابلية النمو والملائمة.

✚ إتاحة الفرصة لاختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل : البطالة، عجز ميزان المدفوعات، عدم عدالة

✚ توزيع الدخل، ويتم هذا من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم.¹

✚ تتكون دراسة الجدوى من مجموعة من المراحل المتتابعة والمتداخلة، وتعتمد كل مرحلة على النتائج

الإيجابية لسابقتها، وتمثل نتائج كل مرحلة مدخلات للمرحلة التالية لها، وكل ذلك يتم في إطار

دراسة الجدوى الشرعية والاقتصادية والاجتماعية؛ تمكين الراغبين في الاستثمار من تصنيف وترتيب

البدائل الاستثمارية المختلفة، ومن ثم اختيار البديل الاستثماري الأفضل.²

¹ نور الدين تيمجدين ،دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 208، 2010/2009، ص 208.

² هاجر سعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

✚ تفيد دراسات الجدوى المستثمر في الاطمئنان على أمواله واستثماراته ليس في الوقت الحاضر فقط وإنما في المستقبل أيضا من خلال معرفة : معدل العائد على الأموال المستثمرة ، نسب الضرائب ، الزيادة في رأس المال، فترة الاسترداد ، احتمالات التوسع ، هيكل التمويل الأمثل.¹

✚ إتاحة الفرصة لاختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية عند تقييم المشروعات.²

ثانيا : صعوبات إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية

تواجه دراسات الجدوى عدة مشاكل وصعوبات نورد أهمها فيما يلي :

- التكاليف المرتفعة التي تستدعيها عملية التأكد من صلاحية المشروع ، مما يتسبب في مشاكل مالية لأصحاب الاقتراح الاستثماري .
- صعوبة التنبؤ بأحداث المستقبل ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتوقعات سلوك المستهلك ، وأذواقه والطلب المستقبلي .
- قصور المعلومات في بعض الحالات ، مما يعيق التصور الكامل للمشروع ، ومدى إمكانية تنفيذه .
- التعقيد في بعض الإجراءات القانونية ، خاصة فيما يخص التراخيص القانونية للبناء .
- مخاطر التضخم المؤثرة على وحدة النقد ، والتغيرات في التكنولوجيا فيما يتعلق بالدراسة الفنية .³
- تزداد صعوبة دراسات الجدوى مع ازدياد حجم المشروعات وتنوع أنشطتها ومنتجاتها . حيث يصعب بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالإضافة إلى تعدد المتغيرات النوعية التي يصعب إخضاعها لعملية التحليل والقياس الكمي .⁴
- صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدء والانتهااء للمشروع والتصاميم الهندسية .
- مخاطر عدم التأكد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع وخاصة ما يتعلق منها بالمتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية .⁵

¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى (التأصيل العلمي والتطبيق العملي)، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1999، ص 12.

² نعيم نمر داود ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

³ طلال كداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

⁴ الغالي بن إبراهيم ، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2012 ، 1433هـ ، ص ص 127 ، 128.

⁵ عاطف وليم أندراوس ، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات ، دار الفكر الجامعي ، ط 1، 2006 ، ص 50.

المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

دراسة الجدوى التفصيلية عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية ، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولية منها ، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها ، إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ . تمر عبر عدة مراحل كل مرحلة مكتملة للمرحلة التي تسبقها ، تتمثل في (الدراسة القانونية ، الدراسة التسويقية ، الدراسة الفنية والهندسية ، الدراسة المالية و الدراسة الاجتماعية) ، وسنتطرق لها بالتفصيل في المطالب التالية .

المطلب الأول: دراسة الجدوى الأولية (التمهيدية ، المبدئية)

أولاً : تعريف دراسة الجدوى المبدئية .

التعريف الأول : وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروعات المقترحة ، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا .¹

التعريف الثاني : هي عبارة عن استطلاع أولي الهدف منه هو التأكد من عدم وجود مشكلات جوهرية يمكن أن تعوق تنفيذ المشروع الاستثماري هذه الدراسة لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي كما هو الحال في دراسات الجدوى التفصيلية ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحميل من يقوم بها نفقات كبيرة .²

ثانيا : الجوانب التي تتناولها دراسة الجدوى المبدئية

تقوم دراسة الجدوى الأولية على تحليل الجوانب التالية :³

1_ وصف السلعة أو المنتج : عبر وصف الخصائص الرئيسية للسلعة أو المنتج من حيث شكله العام وتركيبه الصناعي وفوائد استخدامه ومميزاته عن البدائل المتوفرة في السوق. ولابد أيضا من التعرف على السلع المكتملة التي يتطلب الأمر إنتاجها مع هذه السلعة.

¹ جهاد همام ، إدارة الاستثمار ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 112.

² سيد سالم عرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 127

³ عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات، الإطار النظري والتطبيقي، دار مجدلاوي للنشر، طبعة الثانية، عمان-الأردن، 1999، ص، 34.

2- **وصف السوق** :من خلال وصف كامل للسوق الحالية والمتوقعة وحجم الطلب وتكلفة التسويق وكذلك طبيعة المنافسة فيها، وكذلك مخاطر العملية التسويقية والعمليات المرتبطة بها. بالإضافة إلى الأسعار والقدرة الشرائية.

3- **وصف المتغيرات التكنولوجية** :ويكون ذلك بتحديد العناصر التكنولوجية والمهارات اللازمة لها والأساليب الإنتاجية البديلة المتاحة، وكذلك وضع تنبؤات مستقبلية للقدرة التكنولوجية المتوقعة ومدى قدرة المشروع المالية اللازمة لمسايرتها، بالإضافة إلى ذلك يجب التعرف على العوامل التي تحدد موقع الإنتاج .

4- **مدى توفر عوامل الإنتاج الأساسية** :وهو ما يستوجب تحديدا شاملا لعوامل الإنتاج الأساسية، والتي تمثل مدخلات العملية الإنتاجية كالخامات، المياه، القوى المحركة والطاقة، والمهارات العمالية...إلخ، والتأكد من مدى توافرها بالحجم والوقت المناسبين للمشروع وكذلك قدرة المشروع على امتلاكها.

5- **تقديرات التكلفة** : يجب إعداد تقديرات دقيقة لمجموعة عناصر التكلفة الاستثمارية بشكل عام، كذلك تقديرات كاملة لتكاليف التشغيل، أخذا بعين الاعتبار الأسعار المختلفة للتكاليف سواء الأسعار الرسمية أو أسعار السوق، مع مراعاة تجنب المبالغة في تحديد التكلفة سواء كانت التقديرات المذكورة مرتفعة أو منخفضة.

6- **تقدير الأرباح** :لابد من الدراسة الدقيقة لمعدلات العائد على الاستثمار وتحديد حجم الأرباح المتوقعة مع مراعاة الحذر الشديد في وضع هذه التقديرات وعدم المبالغة فيها . كذلك يجب أن تتضمن البيانات المجمعة تقديرات لأرباح الشركات المنافسة التي تنتج سلعاً متشابهة.

7 - معلومات أخرى :وتتمثل فيما يلي:

- درجة تقبل المجتمع المحلي للصناعة وتأييده لها.
- مدى توفر المواقع الملائمة لإقامة المشروع اقتصاديا وتسويقيا.
- مدى توفر خدمات التعليم والترفيه والمرافق العامة.
- مدى تأثر المشروع بالسياسات الاقتصادية العامة في الدولة من الناحية الاقتصادية والإنتاجية، بالإضافة إلى درجة التأثير المتوقع للمشروع المقترح على المنطقة المراد إقامة المشروع فيها، علاوة على تحديد مدى مساهمته في تنمية وتطور المجتمع.¹

¹ عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص، 34.

المطلب الثاني : دراسة الجدوى القانونية و التسويقية

أولاً : : دراسة الجدوى التسويقية

1_ تعريفها :

هي مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا ، وتتمحور حول تقدير الإيرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة ، وما إذا كانت أسواقاً محلية أو أسواقاً خارجية يتم التصدير لها ¹.

في ضوء التعريف السابق يمكن تحديد جملة من الأهداف نذكر أهمها ² :

- _ تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ومعدل نموه وتحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب والشريحة التسويقية بما يتضمنه ذلك من دراسة للعوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع .
 - _ تحديد هيكل ونوع السوق ودرجات المنافسة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع وتحديد التقسيم الجغرافي والقطاعي للسوق حسب نوعيات المستهلكين ودخولهم وأعمارهم .
 - _ تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل وتخطيط الإستراتيجية السعرية .
- ومنه فإن دراسة الجدوى تركز على ثلاث عناصر أساسية وهي :

- تقدير حجم الطلب على المنتجات .
- تقدير حصة المشروع من السوق .
- تقدير سعر المنتج المزمع إنتاجه .

_ **تقدير حجم الطلب على المنتجات :** نعرض فيما يلي بالتفصيل لأهم خطوات عملية تحليل الطلب والسوق والتي تبدأ بتحديد السوق المستهدفة ومن ثم البيانات وأساليب معالجة وجمع البيانات اللازمة ثم يعقبها تحديد مكونات وعناصر تحليل السوق والطلب والتي تتضمن عناصر عدة ³:

¹ هاجر سعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

² المرجع السابق .

³ عاطف وليم أندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 155 ، 156.

1 _ تحديد البيانات المطلوبة لدراسة الطلب على منتجات المشروع :

أ _ البيانات الثانوية :

هي بيانات متاحة توافرت قبل الدراسة التسويقية ، أي أنها سابقة لمرحلة إعداد الدراسة التسويقية ، وتبعاً لذلك فهي بيانات تاريخية قد تكون داخلية يتم الحصول عليها من داخل المنشأة التي تقوم بالدراسة من واقع سجلاتها وتقاريرها ، وقد تكون خارجية يتم الحصول عليها من جهات خارج المشروع كمراكز البحوث والدوريات والبنوك وغيرها من الجهات الحكومية ، هذه الأخيرة تساعد المنتج محل الدراسة في الحصول على:

_ بيانات عن السعر والتكلفة .

_ بيانات عن الاستهلاك والإنتاج في الفترات السابقة .

_ تقديرات عن الإنتاج والاستهلاك لفترات مقبلة في ضوء البيانات السابقة .

_ معلومات عن الظروف الحالية للسوق والعملية التسويقية .

_ بيانات عن كل من النشاط الاقتصادي الكلي ، والسكان ، والعمالة¹.

ب _ البيانات الأولية :

وهي بيانات يتم جمعها بشكل محدد لخدمة أغراض الدراسة التسويقية الحالية ، ويتطلب جميع هذه البيانات إتباع مجموعة من الخطوات المرتبة والمنظمة باستخدام أدوات وأساليب معينة ، وتمثل عملية جمع هذه البيانات نقطة البدء في عملية البحث التسويقي التي تتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة . ويتم جمع البيانات الأولية من خلال أسلوبين هما : الاستقصاء والملاحظة .

2.1- طرق تقدير الطلب على منتجات المشروع :

تتعد الطرق والأساليب المستخدمة في التنبؤ وتقدير حجم الطلب المتوقع على سلع ومنتجات المشروع المقترح إنشاءه إلا أنه يمكن إجمال هذه الطرق ضمن مجموعتين رئيسيتين هما:

¹ المرجع السابق، ص ص 155، 156

أ _ الطرق غير الكمية للتنبؤ وتقدير حجم الطلب لمنتج ما:

وتقسم إلى أربعة أقسام¹:

- **المقارنة التاريخية :** تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا في تقدير حجم الطلب على سلعة معينة ، وتعتمد هذه الطريقة على افتراض أن ما حدث في الماضي هو امتداد لما سيحدث في المستقبل ، فإذا تبين أن المبيعات من سلعة معينة قد بلغت في العام الحالي 1000 وحدة فإنه من المتوقع أيضا بيع 1000 وحدة في العام القادم مع إضافة نسبة مئوية لمقابلة التغيرات المحتملة في المستقبل ولتكون مثلا 5% وبطبيعة الحال لا يمكن الاعتماد على هذه الطريقة لأنها غير مبنية على الدراسة والتحليل للمستقبل والذي قد يختلف بشكل كلي عن الماضي والحاضر .
- **التقديرات على أساس آراء رجال الإدارة :** وهي من أبسط طرق التنبؤ غير الكمية فيقوم كل مدير من المديرين للإدارات الرئيسية في المشروع بالتنبؤ بحجم الطلب على السلعة خلال الفترة الزمنية المقبلة اعتمادا على البيانات المتاحة عن الظروف الاقتصادية والسياسية العامة وأيضا عن الصناعة التي ينتمي إليها المشروع وظروف المنافسة بالإضافة إلى خبراته وآراءه الشخصية.
- **طريقة دلفاي² :** تعتمد هذه الطريقة في التنبؤ على خبراء من داخل وخارج المشروع ، وليس من داخله فقط كما هو الحال في الطريقة السابقة . حيث يؤخذ رأي كل منهم على حدا في التنبؤ بعد دراسة أثر كل المتغيرات على ذلك مع تقديم أي افتراضات له بهذا الشأن . يقوم أحد المسؤولين في المشروع بدراسة إجابات كل منهم بعد تعريفها ثم يزود كل منهم بقائمة تحتوي على جميع الإجابات مع تبرير أسباب اختلاف إجاباته عن الإجابات الأخرى وهكذا يتكرر الإتصال بالخبراء إلى أن يتوقف كل منهم عن إجابة معينة ، على شرط ألا يعرف أي من المشتركين الآخرين لتفاذي تأثير الشخصيات الهامة ونظرا لاعتماد هذه الطريقة على عدد كبير من الخبراء فهي باهظة التكاليف .

ب_ الطرق الكمية للتنبؤ بحجم الطلب لمنتج ما

❖ **التنبؤ بحجم الطلب باستخدام معدات الاستهلاك أو الاستعمال:**

تعتمد هذه الطريقة على تحديد مستهلكي السلعة موضع البحث إذا كانت السلعة إستهلاكية ، وتحديد المشترين الصناعيين لها إذا كانت من سع الإنتاج وبعد ذلك تتم دراسة معدلات الاستهلاك أو الاستعمال من

¹ موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

² محمد محمود العجلوني ، سعيد سامي الحلاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

السلعة لكل قطاع من قطاعات المستهلكين أو المشتريين الصناعيين.

ويحسب من خلال المعادلة التالية¹:

$$\text{حجم الطلب المتوقع} = \text{عدد العملاء المرتقبين} \times \text{متوسط إستهلاك الفرد}$$

❖ التنبؤ بحجم الطلب باستخدام متوسط إستهلاك الفرد²:

تقوم هذه الطريقة على استخدام متوسط استهلاك الفرد من المنتج المراد تقدير الطلب المستقبلي عليه في عملية التنبؤ . وتفترض هذه الطريقة أن مجموع استهلاك الأفراد من منتج معين خلال فترة زمنية معينة يحدد الطلب المتوقع على هذا المنتج بيد أن ثمة مشكلة تنشأ بشأن تحديد حجم الإستهلاك الذي سيتم على أساسه تحديد المتوسط ، وثمة طريقتين للتغلب على هذه المشكلة هما :

_الحصول على بيانات مباشرة من العملاء أو المستهلكين في المنطقة التي سيمارس فيها المشروع نشاطه
_في حالة عدم توافر هذه البيانات يتم الإحتكام إلى البيانات المنشورة على مستوى الاقتصاد الوطني من الجهات المتخصصة.

ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{متوسط استهلاك الفرد} = \text{حجم الاستهلاك السنوي} \div \text{عدد السكان}$$

❖ التنبؤ باستخدام مروانات الطلب³ : تقوم هذه الطريقة على أساس استخدام مروانات الطلب للتنبؤ

بالطلب على منتجات المشروع قيد البحث وهنا يكون الطلب على السلعة هو المتغير التابع ، وأحد العوامل المحددة للطلب هو المتغير المستقل . فمرونة الطلب تعني تحديد درجة تأثير العوامل المحددة للطلب على الكمية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة ، ولدينا ثلاث أنواع من المروانات هي:

أ - مرونة الطلب السعرية : تعبر عن مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير النسبي في سعر السلعة محل الدراسة .

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

¹ موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، ص 72 .

² عاطف وليم أندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 175 ، 176 .

³ موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 73 . 74-78.

ب مرونة الطلب الدخلية : تعني مدى إستجابة الطلب للتغير النسبي في دخل المستهلك .

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة ÷ التغير النسبي في الدخل

ت مرونة الدخل التقاطعية : تعني مدى إستجابة الكمية من السلعة محل الدراسة للتغير النسبي في أسعار السلع الأخرى المرتبطة بها سواء البديلة منها أو المكمل لها .

مرونة الطلب التقاطعية : التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة أ / التغير النسبي في سعر السلعة ب

❖ التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية والإتجاه العام: تعتبر طريقة الإتجاه العام من أكثر الطرق شيوعا في تقدير حجم الطلب المتوقع ع لى منتج معين. وتقوم هذه الطريقة ع لى دراسة البيانات التاريخية لمبيعات المنتج محل الدراسة لتحديد اتجاهات الطلب ومعالمتها وتستند هذه الطريقة ع لى افتراض أساسي مفاده أن سلوك المتغيرات في الماضي يستمر ع لى نفس النمط والمنوال في المستقبل بما يعني أن المستقبل هو امتداد للماضي، وبناءا ع لى هذه الفرضية يتم التنبؤ بحجم الطلب المتوقع ع لى المنتج محل الدراسة في سنوات مقبلة. وتستخدم هذه الطريقة نماذج غير نسبية تقوم ع لى أساس التنبؤ بسلوك الطلب في ضوء بيانات تاريخية عن الطلب أو المبيعات في سنوات سابقة دون تقديم تفسيرات لمتغيرات في هذا السلوك. ووفقا لهذا النموذج يعتبر الطلب المتوقع ع لى منتج معين أو حجم المبيعات منه بمثابة متغير تابع فيما يعتبر الزمن بمثابة متغير مستقل¹.

2_ تقدير حصة المشروع من السوق²:

بعد تقدير حجم الطلب على السلعة في السوق المستهدف تأتي مرحلة تقدير حصة المشروع من هذا الطلب ، أي تقدير حصته من السوق بصورة حالية مستقبلية ، ومن غير المحتمل أن يحصل المشروع في السنوات الأولى من عمره على حصة مناسبة من السوق ، إلا إذا تمتع بحماية جمركية جزئية أو كلية أو ضعف المنافسة أو تمتع المشروع بحقوق استغلال الإسم التجاري . وبالنسبة للمشروع الذي ينتج سلعة ليست بجديدة على السوق فيقوم بإنتاجها منتجون آخرون ، فإن عملية تقدير حصتهم من السوق سوف يتحكم فيها العديد من العوامل منها :

¹ عاطف وليم أندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 213.

² طلال كداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 56 ، 57.

_ حجم الإنتاج المتوقع من المشاريع المنافسة خلال سنوات التشغيل المتوقعة وبهذا يتم تحديد فائض الطلب غير المشبع ، والمسألة ستختصر هل أن المشروع ينوي إشباع كل فائض الطلب غير المشبع أم جزء منه ؟

_ الخطط التسويقية للمشروع ، فإذا كانت هذه الخطط تتضمن إختراق سوق السلعة أو الحصول على أكبر حصة منه ، فإن ذلك قد يكون عبر الإستحواذ على قدر من حصص المنتجين المنافسين ، فضلا عن فائض الطلب غير المشبع رغم أن ذلك ليس بالعملية السهلة وتتوقف إلى حد كبير على درجة المنافسة في السوق وردود أفعال المشاريع المنافسة اتجاه سياسة الإختراق لحصصهم من قبل المشروع ، وكذلك حجم المشروع ومدى إمكانية الإستفادة من مزايا وفورات الإنتاج الكبير في حالة زيادة الإنتاج ، وأيضا درجة مرونة الطلب السعرية على السلعة .

3_ تقدير سعر المنتج المزعم إنتاجه¹: هناك العديد من الأساليب المستخدمة في تحديد أسعار بيع المنتجات ويتوقف اختيار الأسلوب الملائم على نوعية السوق الذي يعمل في المشروع الاستثماري، والظروف التي يمر بها المشروع خلال عمره الافتراضي، وفيما يلي أهم الأساليب المحددة لسياسة السعرية.

التسعير التنافسي : ويتم اعتماد هذا الأسلوب عادة في نوعين من الأسواق هما سوق المنافسة الكاملة وسوق احتكار القلة.

ففي سوق المنافسة الكاملة يتحدد السعر وفقا لآلية العرض والطلب، وعادة ما يكون هامش الربح منخفض نسبيا كون منتج السلعة لا يتحكم بمستوى الأسعار أو بحجم الإنتاج لوجود منتجين آخرين كثر، وبالتالي فإن السعر يتحدد على أساس الأسعار السائدة للمنتجات المماثلة التي تطرحها المؤسسات الأخرى الموجودة في السوق المحلي .

أما في سوق احتكار القلة ، فغالبا ما يتم تحديد السعر وفقا لاتفاق بين المنتجين بعضهم مع بعض باعتبار أن أعدادهم قليلة، وقد يكون هذا الاتفاق علني أو سري، وغالبا ما يكون هذا السعر الهدف منه هو تحقيق أقصى الأرباح الممكنة، ويسمى السعر بحسب هذه الطريقة بالسعر التوافقي أو السعر التواطئي .

التسعير بواسطة هامش الربح أو ما يسمى أسلوب تحليل التكاليف : حيث يقوم على أساس تحديد الأسعار التي تغطي كافة تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى هامش ربح كعائد على الأموال المستثمرة وبالتالي

¹ موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 95 ، 96.

فإن السعر يكون :

$$\text{السعر} = \text{التكاليف الثابتة} + \text{التكاليف المتغيرة} / \text{حجم الانتاج} + \text{هامش الربح}$$

التسعير على أساس معدل العائد المستهدف : تمتاز هذه الطريقة بأنها تأخذ بالحسبان حجم الاستثمارات ومعدل العائد الذي يرغب المستثمر الحصول عليه ، وبالتالي فإن السعر يكون :

$$\text{السعر} = \text{متوسط التكاليف} + (\text{معدل العائد المستهدف} \times \text{حجم الاستثمارات}) / \text{حجم الإنتاج}$$

ثانيا :دراسة الجدوى القانونية¹

هذا النوع من الدراسات يحدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثرة فيه والمنظمة لنشاطه، ومن ثم فإن الدراسة القانونية تجيب عن سؤال ما إذا كان للمشروع جدوى من عدمه من الناحية القانونية، وهذا من خلال تحليل العديد من العناصر لعل من أهمها:

✚ تحديد وتحليل لقوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه، من خلال المزايا الممنوحة المباشرة وغير المباشرة والقيود المطروحة على الاستثمار في أنشطة معينة، وغيرها من القيود التي تفرضها بعض الجهات.

✚ دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروع الاستثماري وأهم العوامل المحددة مثل :

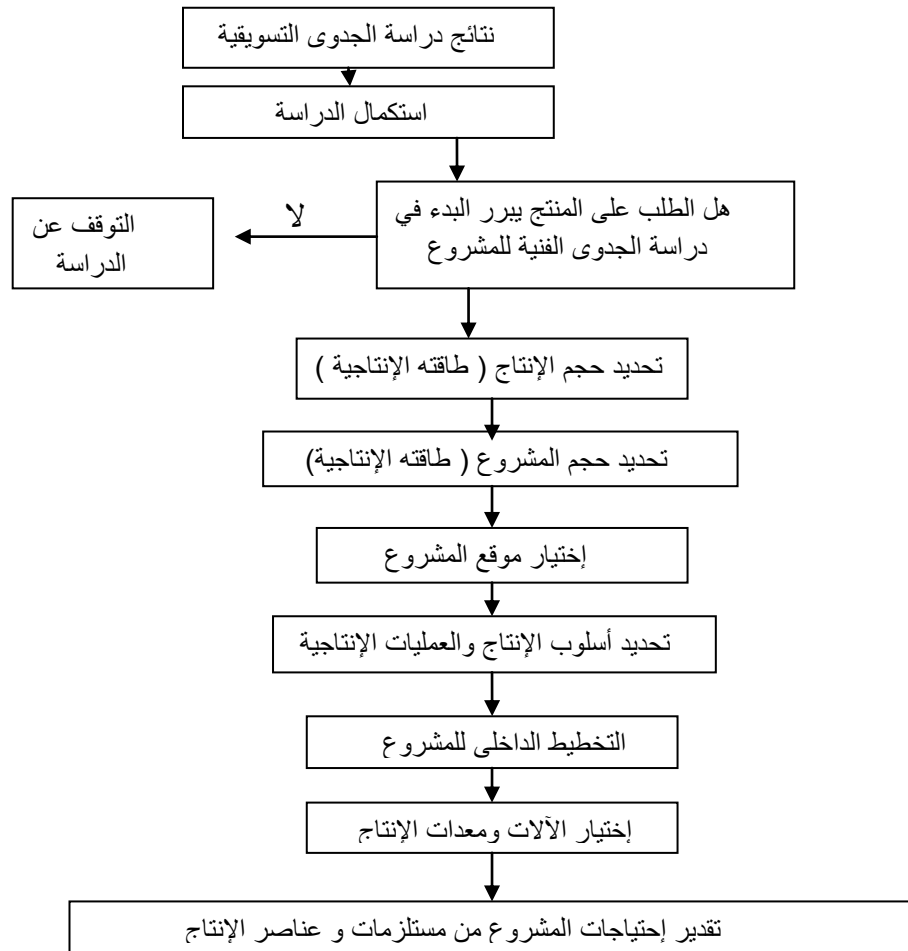
- _ نوع النشاط و حجم الأعمال المرغوب في تنفيذها.
- _ مدى مساهمة الحكومة في رأس مال المشروع.
- _ أحكام القوانين المنظمة للمشروع.

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

المطلب الثالث : دراسة الجدوى الفنية أو الهندسية

تمثل الدراسة الفنية عنصرا أساسيا من دراسات الجدوى التفصيلية تعتمد أساسا على المعلومات التي تم الحصول عليها من الدراسة التسويقية ، حيث تبدأ مما انتهت عندها الدراسة التسويقية (تقدير الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح) وتقوم بتحديد كافة الاحتياجات الفنية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ المشروع ، وتختلف دراسة الجدوى الفنية من مشروع إلى آخر ، فلكل مشروع ظروفه واحتياجاته الفنية الخاصة به ¹. وتكمن المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى الفنية فيما يلي :

الشكل 2: مراحل دراسة الجدوى الفنية



المصدر : شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

¹ عاطف وليم أندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 275.

أولاً_ تحديد حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية :

تعرف الطاقة الإنتاجية على أنها "حجم الإنتاج المتولد في مدة معينة عند أدنى تكلفة إنتاجية متوسطة ممكنة اعتماداً على أسلوب إنتاجي معين و هنا يتضح الربط بين الطاقة الإنتاجية و حجم الإنتاج المراد تحقيقه"¹.

إن القرار الخاص بتحديد حجم الإنتاج غالباً ما يتم في ضوء ما يلي²:

- حصر المشاريع القائمة فعلاً والتي تنتج نفس السلع المماثلة لسلع المشروع تحت الدراسة.
 - تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى والفعلية لهذه المشاريع الاستثمارية.
 - تحديد الطاقة التوسعية لهذه المشاريع الاستثمارية.
 - تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى للمشاريع الاستثمارية تحت التنفيذ والتي سوف تقدم سلع مماثلة مستقبلية .
 - تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى للمشاريع التي تم الموافقة عليها وأدرجت بالخطّة من طرف الجهة المعنية. ومن الأرقام السابقة يمكن تحديد حجم المعروض من المنتج المزمع إنتاج هـ من طرف المشروع الاستثماري محل الدراسة.
 - تحديد حجم الطلب الفعلي والمقدر لنفس المنتج ولنفس الفترة الزمنية.
 - تحديد حجم الطلب الخارجي من نفس المنتج ولنفس الفترة الزمنية .
- وبالمقارنة بين الطلب الكلي، والعرض الكلي لفترة زمنية معينة يمكن تحديد مقدار العجز أو الفائض في المعروض من هذا المنتج لتلك الفترة ، ومنه يكون حجم الإنتاج المتوقع كما يلي :
- حجم الإنتاج المتوقع للمشروع قيد الدراسة = حجم الطلب - حجم الإنتاج الحالي للمشروع قيد الدراسة**
- +حجم الإنتاج للمشروعات الأخرى .**

¹ زهية حوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

² موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

ثانياً_ تحديد حجم المشروع :

وذلك للوصول إلى الحجم الأمثل الذي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة المادية أو المالية أو الفنية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الرئيسي لموقع المشروع الذي يحدد حجم المشروع وطاقته الإنتاجية والتكاليف المترتبة عليه والعوائد المتوقعة منه ¹.

ثالثاً_ تحديد موقع المشروع ²:

يعتبر من المسائل المهمة التي تساعد في نجاح المشروع أو فشله. واختيار الموقع الملائم للمشروع يتأثر بمجموعة من العوامل منها :

1_ كلفة النقل: تعتبر من العوامل الأساسية المحددة للموقع الأمثل ، التي تتمثل في كلفة نقل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من السوق إلى المشروع ، أو كلفة نقل السلع الجاهزة من المشروع إلى السوق ، والموقع الأمثل هو الذي يحقق أقل كلفة نقل ممكنة .

2_ مدى البعد أو القرب من السوق : يعتمد هذا العامل على نوع وطبيعة الصناعة والمادة الخام المستخدمة في المشروع .

3_ المادة الخام: يتم تحديد موقع المشروع حسب طبيعة المادة الخام وهل هي فاقدة للوزن عند تصنيعها ، وما مقدار حجم المادة الخام ووزنها وكلفة النقل .

4_ الطاقة: يختلف حجم الطاقة المستخدمة من صناعة لأخرى ، حسب توفر الطاقة أو عدم توفرها وكلفتها نسبته إلى التكاليف الإجمالية للإنتاج . لذلك فهو يعتبر من العوامل المحددة لموقع المشروع .

5_ القوى العاملة_ : يعتمد توفر القوى العاملة الرخيصة أو ذات الخبرات والمهارات على موقع المشروع ، ومدى احتياجات المشروع من القوى العاملة من مختلف الاختصاصات .

6_ درجة التوطن: أي مدى تمركز الصناعة في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها ، وهل تعتبر منطقة جذب أم منطقة طرد ، منطقة مشجعة لإقامة المشروع أم لا ، ويمكن قياس درجة التوطن الصناعي في منطقة ما كما يلي :

¹ عبد الحفيظ حسن حامد ، أساليب دراسات الجدوى و التقييم ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2016 ، ص 18.

² المرجع نفسه ، ص ص 18_19.

معامل التوطن الصناعي = مجموع القوى العاملة في صناعة معينة في المنطقة ÷ مجموع القوى العاملة في إجمالي الصناعة في المنطقة.

*حيث : _إذا كان معامل التوطن $1 >$ تعتبر منطقة جذب ومشجعة لإقامة المشروع فيها .

_ إذا كان معامل التوطن $1 <$ تعتبر منطقة طرد وغير مشجعة لإقامة المشروع فيها .

7_ تقدير كلفة المباني والأراضي اللازمة للمشروع : وهي دراسة حول كلفة المباني والأراضي اللازمة لإقامة المشروع ، وذلك حسب أسعارها ومساحتها ¹.

رابعاً_ تحديد نوع الإنتاج والعمليات الإنتاجية :

وذلك بتحديد الطريقة التي يعتمد عليها المنتج في عملية الإنتاج ، فهناك ثلاثة أنواع من طرق الإنتاج هي :

- الإنتاج المستمر: في حالة وجود طلب مستمر على الإنتاج وطيلة أيام السنة .
- الإنتاج حسب الطلب: وذلك حسب الطلب على كل صنف يقوم المصنع بإنتاجه .
- الإنتاج المتغير: حيث تقوم الإدارة أو المنتج بإنتاج كمية معينة من صنف لفترة زمنية معينة، بعدها يقوم بإجراء تغيير للمعدات والمكانن لإنتاج صنف آخر لفترة زمنية معينة ².

أما بالنسبة لتحديد العمليات الإنتاجية فيراد به تحديد الأنشطة والمراحل الإنتاجية المختلفة المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات نهائية والذي يرتبط بمسألة اختيار الفن الإنتاجي . فالفنون الإنتاجية تتباين وبشدة بين أساليب شديدة البساطة وبين أساليب غايتا في التعقيد ، وتتجسد الأساليب شديدة البساطة في العديد من العمليات الإنتاجية في الصناعات اليدوية ، بينما أكثر الأساليب تعقيدا تتواجد في صناعة الأجهزة الإلكترونية ³.

¹ المرجع السابق ، ص 20.

² جهاد فراس الطليوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

³ طلال كداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 67 ، 68.

خامسا_ اختيار الآلات ومعدات الإنتاج¹: تختلف الآلات والمعدات من مشروع إلى آخر، وداخل المشروع نفسه ومن صناعة إلى آخر وتكمن معايير المفاضلة بين الآلات في النقاط التالية :

- ✓ الطاقة الإنتاجية المقدرة للمشروع .
- ✓ التطور التكنولوجي في هذا النوع من المشروع .
- ✓ التطور التكنولوجي في هذا النوع من المعدات والآلات .
- ✓ تكاليف التشغيل والصيانة للآلات .
- ✓ مدى الإحتياج إلى نوعية معينة من العمالة المدربة ، وعدد العمال اللازمين لتشغيل الآلات .
- ✓ العمر الإنتاجي المتوقع للمعدات والآلات ، وأعباء الإهلاك .
- ✓ تكاليف التركيب والإختبار ، وسهولة الإستخدام والتشغيل .
- ✓ مدى إمكانية الحصول على الآلات والمعدات من مصادر إنتاجها .
- ✓ قيمة الآلات في نهاية عمرها الإنتاجي كخردة .

سادسا_ التخطيط الداخلي للمشروع²:

يراد به وضع التصاميم الهندسية سواء ما يتعلق بالأعمال المدنية أو الميكانيكية ، بمعنى تحديد مواقع ومواصفات الأبنية الخاصة بالإدارة والمخازن وورش العمل ومراكز التدريب والصيانة . والتخطيط الداخلي الناجح لأي مشروع يجب أن يضمن قنوات اتصال سهلة وسريعة ورخيصة بين جميع الوحدات داخل المشروع .

¹ بن إبراهيم الغالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

² طلال كداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

سابعاً_ تقدير احتياجات المشروع¹: يمكن حصر احتياجات المشروع الاستثماري من وجهة النظر الفنية في:

1_ استثمارات المشروع :وتشمل التكاليف ال لازمة لإقامة المشروع واعداده وجع له صالحا لبدء في التشغيل، وتتمثل هذه التكاليف في عدد من المجموعات تشكل في مجموع ها الاستثمارات المرتبطة بفترة الإنشاء، وهي:

أ_ التكاليف الرأسمالية :وتشمل:

تكاليف الموقع، والتي تتضمن تك لفة الأراضي والأبنية والخدمات؛ تكاليف الآلات والمعدات، والتي تتضمن ثمن شراءها مضاف إلي تكاليف النقل والتأمين والرسوم الجمركية وتكاليف التركيب والتجريب؛ تكلفة الأثاث والتركيبات...الخ.

ب _تكاليف التأسيس : وتشمل

تكاليف تكوين المشروع؛ تكاليف دراسة الجدوى الأولية والتفصيلية؛ تكاليف براءات الاختراع والعلامات التجارية؛ تكاليف التوظيف وتدريب العمال؛ تكاليف بدء التجارب...الخ.

ج _ رأس المال العامل الابتدائي : وذلك لسد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات النقدية التي تنشأ بسبب عدم قدرة المشروع في بداية عهده على تحقيق تدفقات نقدية كافية لمواجهة المصروفات النقدية، إما بسبب عدم قدرة المشروع على الشراء بالأجل لعدم ثقة الموردين به مما يجعله مضطرا إلى الشراء نقدا، أو اضطراره إلى البيع بالأجل لاجتذاب الزبائن.

2_ تكاليف التشغيل السنوية : ترتبط هذه التكاليف بسنوات التشغيل والتي تتفق من أجل تشغيل المشروع الاستثماري، وتتمثل في التكاليف المرتبطة بنفقات الإنتاج من مواد أولية ووقود وقطع غيار ومواد تعبئة وتغليف، الأجور والرواتب والمكافآت والحوافز، الصيانة، الإيجارات، البحوث والتطوير، التأمين، التسويق، الاتصالات، الضرائب...الخ.

3_ احتياجات المشروع من القوى العام لة والمواد الخام : فبالنسبة لاحتياجات المشروع من القوى العاملة، فإن ه يتم تقدير الإحتياجات الفع لية من القوى العام لة ومن مختلف التخصصات، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال ما يسمى بتوصيف العمل؛ أي تحديد مواصفات الوظيفة أولا ثم اختيار الشخص المناسب الذي تتوفر فيه المواصفات المطلوبة للوظيفة².

¹ المرجع السابق ، ص ص 70،71.

2 رامي حريد ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

أما بالنسبة لاحتياجات المشروع من المواد الخام ومسئومات الإنتاج فإنهم يتم تقديرها كما ونوعا وتقدير أيضا تكاليفها المباشرة والغير مباشرة ومدى حاجة المشروع لها.

المطلب الرابع : دراسة الجدوى المالية و الاجتماعية

أولا : دراسة الجدوى المالية

تهتم دراسة لجدوى المالية بقياس ربحية المشروع من الناحية التجارية إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع وتقيس دراسة الجدوى المالية الربحية المتوقعة للمشروع من وجهة نظر المستثمر وتتوقف هذه الدراسة على نتائج كل من الدراسة التسويقية (التي يتحدد من خلالها حجم وقيمة المبيعات المتوقعة) والدراسة الفنية والهندسية (التي يتحدد من خلالها عناصر وقيمة كل من لتكاليف الاستثمارية وتكاليف الإنتاج) وتساعد دراسة الجدوى المالية المستثمر في اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه .¹

1_ تقدير إجمالي تكاليف المشروع الاستثماري وتحديد الاحتياجات المالية : يعتبر تحديد التكاليف الكلية للمشروع هي نقطة البداية في إعداد تقديرات مبدئية للإحتياجات المالية بمعنى تقدير إجمالي حجم الأموال المطلوبة ، وتتكون التكاليف الكلية للمشروع من التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل² .

1.1_ تكاليف الاستثمار : وتتمثل في

➤ تكاليف الاستثمار الثابت : ويتمثل في الأرض والمباني والمعدات ووسائل النقل وغيرها وهو ما يطلق عليه رأس المال الثابت ممثلا في الأصول الثابتة³.

ويتم تقدير وتحليل التكاليف لهذه البنود كما يلي⁴:

- **تكلفة الأراضي = المساحة المطلوبة × سعر المتر + رسوم التسجيل .** أما إذا كانت الأرض مؤجرة فإنها لا تدخل ضمن التكاليف الاستثمارية ولكن تدخل ضمن تكاليف التشغيل.

¹ عاطف وليم أندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 362.

² أحمد فوزي ملوخيه ، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2009 ، ص 208.

³ المرجع نفسه .

⁴ موسى نوري شقيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

- تكلفة المباني والإنشاءات: حيث يتم دراسة المواصفات المطلوبة للمباني ويضاف لها الرسوم الهندسية والإشراف على التنفيذ.

(تكلفة المباني = المساحة × متوسط تكلفة المتر مربع الواحد + الرسوم).

- تكلفة الأثاث والمفروشات: كأثاث الإدارة والأثاث الخاص بالإنتاج ،الحاسبات ، الأدوات المكتبية ...إلخ.
- احتياطي النفقات الطارئة: هذا البند يخصص لمواجهة تغيرات أسعار البنود السابقة بسبب التضخم مثلاً أو سوء التقدير.

➤ تقدير مصروفات التأسيس : مثل تكاليف الرسوم والتراخيص وتكاليف إجراء الدراسات وتدريب العاملين والدعاية والإعلان عن المشروع ¹.

➤ رأس المال العامل : هو مجموعة الأموال اللازمة للتشغيل أي شراء المواد والخامات والأجور وتكاليف الصيانة والمصروفات الإدارية والعمومية وغيرها من الأموال اللازم توافرها عند بدء التشغيل ،(صافي الأصول المتداولة = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم المتداولة)².

2.1 تكاليف التشغيل³ : وهي تضم تكاليف التصنيع والتكاليف العامة الإدارية ، وتكاليف الإهلاك وتكاليف التسويق والبيع ، وتتم دراسة التكاليف التشغيلية التقديرية لغرض التوصل إلى تحديد صافي الربح السنوي المتوقع من المشروع ، ويتم التمييز بين نوعين من التكاليف التشغيلية:

✓ التكاليف الثابتة : هي التكاليف التي لا تتأثر بتغير حجم النشاط وتبقى ثابتة خلال فترة من الزمن ، وكذلك ما دامت البنية الأساسية للمؤسسة لم تتغير مثل إيجار المباني والمعدات والآلات.

✓ التكاليف المتغيرة : هي تكاليف تتغير وفق تغير حجم الإنتاج ، أي أن العلاقة بين حجم الإنتاج والتكاليف المتغيرة هي علاقة طردية، والتغير يكون بالنسبة نفسها وتتعدى في حالة توقف النشاط.

¹ المرجع السابق ، 139.

² أحمد فوزي ملوخيه ، مرجع سبق ذكره ، ص 208.

³ بن إبراهيم الغالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 141،142.

2_ الهيكل المالي للمشروع :

يقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصل منها المشروع على الأموال بهدف تمويل استثماراته سواء كانت مصادر قصيرة أو طويلة الأجل¹.

1.2_ مصادر التمويل قصيرة الأجل : هي تلك الأموال التي يجب تسديد قيمتها في مدة تتراوح ما بين أسبوع وسنة واحدة و من مصادر هذه الأموال نجد :

أ_ الائتمان التجاري : هو قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المشتري من الموردين والتي لا تتجاوز مدة تسديدها السنة².

تكلفة الائتمان التجاري = نسبة الخصم / 1 - سعر الخصم $\times$ 360 / فترة الائتمان - فترة الخصم

ب_ الائتمان المصرفي_ : هو تلك العملية التي يقوم بمقتضاها بنك على منح عميله سواء كان فردا أو شركة تسهيلات مصرفية سواء كانت في شكل نقود أو صور أخرى ، وذلك لتغطية العجز المسجل في السيولة لدى المؤسسة ، من أجل مواصلة نشاطها المعتاد ، وهذه التسهيلات تكون مقابل فائدة يحصل عليها البنك.

2.2_ مصادر التمويل طويل الأجل : هي تلك الأموال التي تلتزم المؤسسة بتسديدها خلال مدة تزيد عن السبع سنوات، ومن مصادره نجد :

أ_ الأسهم : هي أداة ملكية طويلة الأجل، تمثل حقا لحائزها في الحصول على أرباح و أصول الشركة المصدرة له ، وتقسم إلى :

- الأسهم العادية: وهي مستند ملكية له قيمة إسمية و قيمة دفترية ، وقيمة سوقية ، وقيمة تصفوية ،³
- الأسهم الممتازة : هي مستند ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية ، تجمع في سماتها بين الأسهم العادية والسندات.
- الأرباح المحتجزة : هي أموال تحصلت عليها المؤسسة إلا أنها قررت عدم توزيعها على المساهمين بغية استثمارها في فرص أخرى.³

¹ موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

² حكيم بن حسان ، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

³ رامي حريد، مرجع سبق ذكره ، ص 47-51.

■ السندات : هي أداة دين تعطي لحاملها الحق في الحصول على القيمة الإسمية لسند عند تاريخ الإستحقاق ، مقابل فائدة ثابتة أو متغيرة .

■ القروض طويلة الأجل : هي تلك القروض التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالي الأخرى من أجل تمويل استثماراتها طويلة الأجل ، ويتم سداد قيمتها على مدى عدة سنوات (من 10 إلى 25 سنة).

3_ تقدير التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري¹ :

التدفقات النقدية أساسا هي إما مقبوضات نقدية وتسمى التدفقات النقدية الداخلة ، أو مدفوعات نقدية وتسمى بالتدفقات النقدية الخارجة .

أ _ التدفقات النقدية الداخلة _ هي عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة إلى صندوق المشروع أو إلى حسابه الجاري في البنك وتتمثل في العناصر التالية .

- بيع البضاعة والمواد نقدا .
- بيع الأصول الثابتة نقدا .

4_ تحصيل الذمم المدينة .

- تحصيل أوراق القبض .
- خصم أوراق القبض .
- أية إيرادات أخرى داخلة

ب _ التدفقات النقدية الخارجة : وهي التدفقت الخارجة من صندوق المشروع أو من حسابه الجاري في البنك وتتمثل في العناصر التالية .

- مشتريات البضاعة نقدا.
- مشتريات الأصول واللوازم نقدا .
- سداد الذمم الدائنة .

¹ حكيم بن حسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

- دفع القروض وفوائدها .
- دفع المصاريف .
- توزيع الأرباح ودفع الضرائب .
- تخفيض رأس المال نقدا .

جـ_ صافي التدفق النقدي : وهو عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة ، وقد يكون صافي التدفق النقدي :

موجب : في حالة زيادة التدفقات الداخلة عن التدفقات الخارجة.(فائض)

سالب : في حالة إزدياد التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة .(عجز)

صفر : في حالة تساوي التدفقات النقدية الداخلة مع الخارجة.¹

4_ التقييم المالي والاقتصادي للمشروع (معايير المفاضلة):

هناك عدة معايير تستخدم في تقييم وترتيب أساليب الإنفاق الرأسمالي المتاحة ، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة والصعوبة ، ونظرا لتعدد المعايير وتفاوتها سنقتصر على عرض أهمها² .

1.4 _ **معييار فترة الاسترداد :** يشير إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الداخل مع التدفق النقدي الخارج للمشروع المقترح ويعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية :

فترة الاسترداد = تكلفة الاستثمار / التدفق النقدي السنوي

2.4 _ **أ س ل ه ب متوسط معدل العائد المحاسبي :** يعتمد هذا الأسلوب ع لى البيانات المحاسبية عند المفاضلة بين البدائل الاستثمارية ويتم حساب ه بقسمة متوسط صافي الربح بعد الضريبة ع لى متوسط تكلفة الاستثمار الأولية أو المبدئية المترتبة عمى الاقتراح الاستثماري، وذلك كما في المعادلة التالية:

متوسط معدل العائد المحاسبي = متوسط صافي الربح المحاسبي بعد خصم الضرائب والاهتلاك / متوسط تكلفة الاستثمار الأولية أو المبدئية

¹ موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 135 ، 136.

² المرجع نفسه، ص 140

3.4 _ معيار صافي القيمة الحالية VAN : صافي القيمة الحالية لمشروع هو الفرق بين رأس المال المستثمر في المشروع والقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة ل لمشروع .ويمكن التعبير عن صافي القيمة الحالية باستخدام المعادلة التالية:

$$VAN = \sum_{t=1}^n V_i (1 + t)^{-i} - I_0$$

حيث: (t+1)⁻ⁱ معامل التحيين؛ t: معدل المردودية الأدنى المط لوب تحقيق همن الاستثمار والذي يمثل عادة تك لفة الأموال؛ n: العمر الافتراضي ل لمشروع؛ V_i: التدفق النقدي ل لسنة i؛ I₀: تكلفت الاستثمار¹.

إذا كان VAN موجب يعني أن معدل العائد الذي سيتولد عن المشروع أكبر من العائد المطلوب .وبالتالي نقبل المشروع المقترح .

إذا كان VAN سالب يعني أن معدل العائد الذي سيتولد عن المشروع أقل من العائد المطلوب .وبالتالي نرفض المشروع المقترح .

إذا كان VAN صفر فهذا يعني أن معدل العائد المتوقع من المشروع يساوي كلفة رأس المال . وبالتالي يتم رفض المشروع المقترح².

أسلوب مؤشر الربحية IP: إذا كان أسلوب القيمة الحالية الصافية يقيس الربحية المطلقة للاقتراح الاستثماري فإن أسلوب مؤشر الربحية يقيس الربحية النسبية للاقتراح، أي يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة وبالتالي يمكن المقاضلة ما بين عدة مشاريع استثمارية حتى ولو اختلفت في حجم ها. ويمكن التعبير عن مؤشر الربحية باستخدام المعادلة التالية³:

مؤشر الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة عن الاقتراح الاستثماري / التكلفة المبدئية أو الأولية للاقتراح الاستثماري

¹ رامي حريد ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

² موسى نوري شقيري ، سلام عزمي أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 158.

³ رامي حريد ، المرجع السابق ، ص 75.

إذا كان مؤشر الربحية $1 <$ فهذا يعني أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع أكبر من التكلفة المبدئية له يعني أن المشروع مربح .

إذا كان مؤشر الربحية $1 >$ فهذا يعني أن القيمة الحالية للتدفقات الداخلة للمشروع أقل من التكلفة المبدئية له يعني أن المشروع غير مربح .

إذا كان مؤشر الربحية $1 =$ فهذا يعني تساوي القيمة الحالية للتدفقات الداخلة مع التكلفة المبدئية وبالتالي هذا المشروع لا يولد أرباحا.

أسلوب معدل العائد TRI¹: يعرف معدل العائد الداخ لي بأن همعدل الخصم أو التحيين الذي تتساوى عنده القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة مع تك لفة الاستثمار المبدئية أو الأولية، أي هو ذلك المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية للاقتراح الاستثماري مساوية للصفر .

$$\sum_{t=1}^n V_i (1 + TRI)^{-i} = I_0$$

حيث $(1+TRI)^{-i}$ معامل التحيين؛ TRI : معدل العائد الداخ لي؛ n : العمر الافتراضي ل لمشروع؛ V_i : التدفق النقدي للسنه i ؛ I_0 : تكلفه الاستثمار .

ثانيا: دراسة الجدوى الاجتماعية².

تهتم دراسة الربحية الاجتماعية بتحديد مدى مساهمة المشروع في الاقتصاد القومي ، فبينما يتم الاعتماد في دراسة جدوى المشروع على ما يحققه من ربح وعائد اقتصادي نجد أن نفس المشروع يجب أن يقاس أيضا بما يحقق نفع للاقتصاد القومي ويحظى هذا الموضوع باهتمام متزايد في الدول النامية والتي تكون خطة التنمية فيها من المشروعات المنفذة في قطاعات الدولة المختلفة . وبالتالي تتطلب ظروف التنمية في تلك البلاد الاستخدام الأمثل لهذه الموارد المحدودة ، ويمكن حصر أهم الجوانب الاجتماعية التي تهتم بها دراسة الربحية الاجتماعية فيما يلي :

¹ المرجع السابق ، ص 76.

² محمد عبد حسين أبو سمرة ، إدارة المشروعات ، دارية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009، ص ص 64،63.

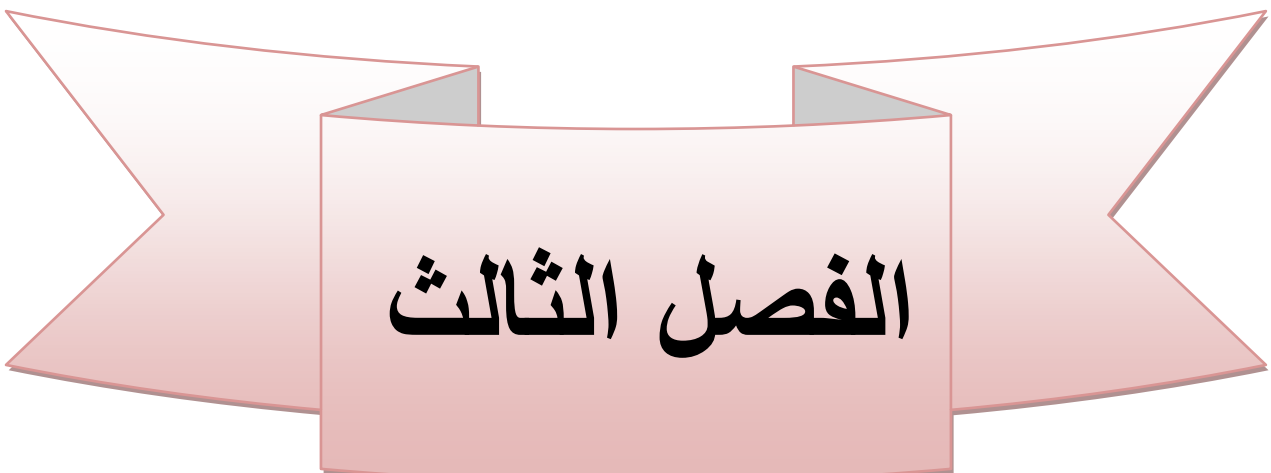
- 1 أثر المشروع على العدالة أو توزيع الدخل وخاصة ذوي الدخل المحدود .
- 2 دور المشروع في إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية من السكان .
- 3 حاجة المشروع من العملات الأجنبية وأثره على ميزان المدفوعات.
- 4 مدى ما يوفره المشروع من عملات أجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات ثم الإعتياد على إستيرادها.
- 5 أثر المشروع على خلق فرص عمالة جديدة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة مختلف جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية فتوصلنا إلى أنها تركز على مرحلتين أساسيتين مكملتين لبعضهما البعض هما ، دراسة الجدوى التمهيدية (المبدئية) ، دراسة الجدوى التفصيلية.

حيث من خلال دراسة الجدوى التمهيدية يمكن الحكم على إمكانية التخلي عن إقامة المشروع ، أو قبوله والمضي قدما في إجراء دراسة الجدوى التفصيلية ، تتم هذه الدراسة الأخيرة على مراحل متتالية ومتداخلة مع بعضها البعض حيث تتضمن كل مرحلة دراسة معمقة وشاملة لكافة جوانب المشروع، وعلى أساس النتيجة المتوصل إليها في كل مرحلة يتم اتخاذ القرار إما بعدم الاستمرار وإلغاء المشروع والتوقف عند هذا الحد أو الاستمرار وقبول الاقتراح والمروء إلى باقي المراحل، أي الانتقال من مرحلة إلى مرحلة موالية وفقا لنتائج المرحلة السابقة.

كما تسمح هذه الدراسة بتقييم مدى صلاحية المشاريع التي من خلالها يتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة والبدايل المتاحة واختيار المشروع الأنسب والأصح والذي يتماشى مع متخذ القرار أو صاحب المشروع والفكرة.



الفصل الثالث

تمهيد :

من خلال هذا الفصل سنحاول تجسيد ما تطرقنا إليه في الجانب النظري وتطبيقه بأسلوب عملي من خلال دراسة وتقييم مشروع استثماري يندرج ضمن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، لذا قمنا بدراسة ميدانية لفرع ميلة لمعرفة مدى تطبيقها واعتمادها على دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري بشأن المشاريع من خلال دراستنا لمشروع استثماري متمثل في صناعة منتجات شبه صيدلانية ، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول : تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة -
- المبحث الثاني : الدراسة الميدانية (دراسة حالة مشروع ضمن ANSEJ فرع ميلة)

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة -

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها وعلى رأسها تخفيض معدلات البطالة من خلال تشجيعها للشباب على إنشاء مؤسسات خاصة بهم.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة -

سوف نتطرق في هذا المطلب لبعض الجوانب المتعلقة بوكالة دعم تشغيل الشباب من تعريف وهيكل تنظيمي وغيرها من الجوانب التعريفية بالوكالة.

أولا : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1- نشأتها¹

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96_296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996 ، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة وجاء فيها ما يلي :

" عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 هـ الموافق لـ 24 جوان 1996 والمذكورة أعلاه ، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم ، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وتدعى في صلب النص - الوكالة - ."

2- تعريفها²:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عامة ذات طبيعة محددة ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية ، تحت إشراف وزير الأعمال الصغرى والشركات الناشئة واقتصاد المعرفة .

تقوم ANSEJ بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية ، يهدف الى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات ، تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاوлатي ، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة .

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي .

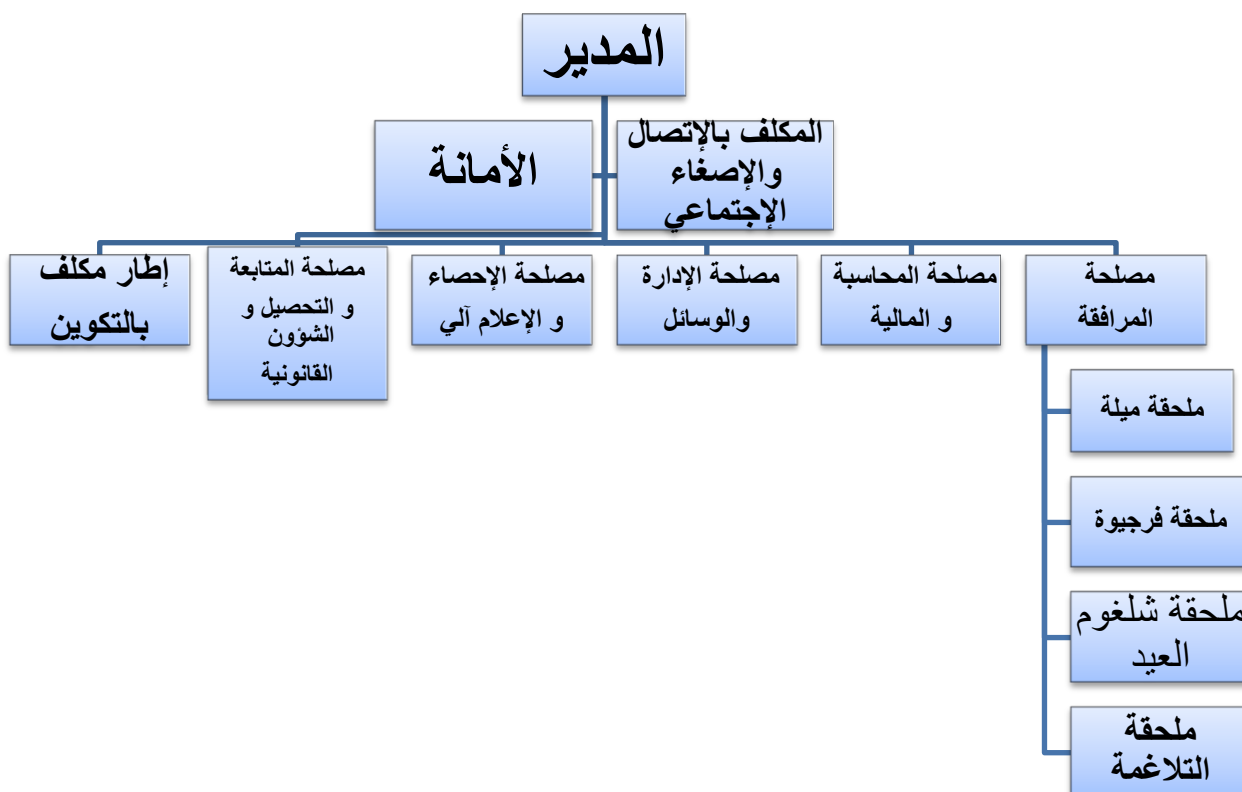
ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لميلة

بناء على المعطيات التي تحصلنا عليها من الدراسة الميدانية للوكالة، استطعنا أن نقدم الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة في الشكل التالي:

¹ منشورات داخلية خاصة بالوكالة، 2020.

² WWW.ansej.org.dz

الشكل 03 : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميله -



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة

المطلب الثاني: مهام أدوار وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

لقد نصت المادة 89 من المرسوم التنفيذي رقم 69-669 على الأهداف والمهام المخولة للوكالة القيام بها وعدلت هذه المهام والأهداف ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقوم هذه الوكالة بمجموعة من المهام، ومن بينها¹ :

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- التسيير وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعلانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

ثانياً : أدوار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

لهذه الوكالة عدة أدوار وذلك نظراً للأهمية التي تكتسبها في مجال دعم تشغيل الشباب، ومن بين هذه الأدوار أنها² :

- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.

¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2020.

² المرجع السابق.

- تنظيم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثالثا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- تسعى هذه الوكالة إلى تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة، ومن بين الأهداف الأساسية لهذا الجهاز¹ :
- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
 - تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
 - دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل.
 - ترقية التكوين التأهيلي بغرض تسيير الاندماج في عالم الشغل.
 - تحسين وعصرية تسيير سوق العمل.
 - ترقية تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: أشكال التمويل، التركيبة المالية والإعانات المالية التي تمنحها ANSEJ.

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نوعين من الدعم المالي، أحدهما ثنائي يكون بين صاحب المشروع والوكالة والآخر ثلاثي يكون بين الطرفين المذكورين والطرف الثالث يتمثل في البنك، وسنتطرق في هذا المطلب إلى كل من هذين النوعين بالإضافة إلى بعض الإعانات المالية التي تقوم بمنحها هذه الوكالة للشباب.

أولا: أشكال الاستثمار في ANSEJ

هناك شكلين للاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهما:

1 - استثمار الإنشاء

¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2020.

أ - **تعريفه** : يتعلق استثمار الإنشاء بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري من طرف صاحب المشروع المؤهل لجهاز ANSEJ.¹

ب - **شروط التأهيل**:

للاستفادة من قروض هذه الوكالة، لابد من توفر بعض الشروط في طالب القرض:²

- أن يكون الشاب بطالا.

- أن يتراوح سنه بين 19 و 40 سنة.

- أن يكون لديه مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع .

- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع .

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب كطالب عمل.

2- استثمار التوسيع

أ- **تعريفه** : يقصد باستثمار التوسيع توسيع القدرات الإنتاجية للمؤسسات التي تم تمويلها والتي تطمح بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى توسيع نشاطها من خلال اقتناء تجهيزات جديدة من أجل تلبية الطلب الزائد للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصغرة ، أو لإقتناء أجهزة بإمكانها تحسين نوعية خدماتها للاستجابة لمتطلبات السوق.³

ب - **الشروط المؤهلة لاستثمار التوسيع**:

للاستفادة من توسيع المؤسسة المصغرة، يجب استيفاء الشروط الآتية:⁴

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي ونسبة 50% من القرض بدون فائدة ANSEJ في حالة التمويل الثلاثي .

- تسديد نسبة 100% من القرض بدون فائدة ANSEJ في حالة التمويل الثنائي .

- تسديد كامل للقرض البنكي والقرض بدون فائدة ANSEJ في حالة تغيير البنك أو صيغة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي أو التمويل الذاتي .

- التسديد في الآجال المحددة للقرض البنكي والقرض بدون فائدة ANSEJ ، في الحالات التي تجاوز فيها التسديد النسب المطلوبة أعلاه .

¹ منشورات خاصة بـ ANSEJ، 2020.

² المرجع نفسه .

³ WWW.ansej.org .dz

⁴ المرجع السابق .

- تقديم الحصائل السنوية الثلاثة الأخيرة بنتائج ايجابية .(الحصائل السلبية المتعلقة بالاستثمار الإضافي).
- توفر كامل التجهيزات الأساسية المقتناة في مرحلة الإنشاء.

ثانيا : التركيبة المالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

هناك نوعين من التمويل تمنحهما ANSEJ وهما ¹ :

- التمويل الثنائي.
- التمويل الثلاثي.

1- التمويل الثنائي :

أ - تعريفه :هو الذي يكون فيه رأس المال متكون من المساهمة الشخصية للشباب صاحب المشروع وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

❖ المستوى الأول:

ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول 01: المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار وكالة ANSEJ

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ)	قيمة الاستثمار
71%	29%	حتى 5.000.000 دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

❖ المستوى الثاني:

ويمكن توضيحه أكثر في الجدول التالي:

¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2020.

الجدول 02: المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار وكالة ANSEJ

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ)	قيمة الاستثمار
72%	28%	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

2 - التمويل الثلاثي¹

أ- تعريفه : هو الذي يشمل المساهمة المالية للشباب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ويتكون من المساهمة الشخصية للمستثمر ، قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100 % لكل القطاعات والنشاطات ، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع.

ب - مستوياته : ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين

أ- المستوى الأول :

الجدول 03: المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار وكالة ANSEJ

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ)	قيمة الاستثمار
70%	01%	29%	حتى 5.000.000 دج

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ب- المستوى الثاني :

يتم توضيح هذه الصيغة من خلال الجدول الآتي :

¹ المرجع السابق .

الجدول 04: المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار وكالة ANSEJ

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ)	قيمة الاستثمار
28%	02%	28%	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ثالثا : الإعانات المالية والامتيازات الجبائية¹

يستفيد الشباب المستثمر من إعانات مالية وامتيازات جبائية أثناء مرحلة الإنجاز ، وتكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة استغلال مشروعه . تمنح هذه الامتيازات سواء أثناء مرحلة توسيع قدرات الإنتاج ، الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة في مرحلة التوسيع تخص فقط المساهمات الجديدة وتحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الإجمالية .

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية :

1- في مرحلة إنجاز المشروع

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي .
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- تطبيق نسبة مخفضة ب 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار .

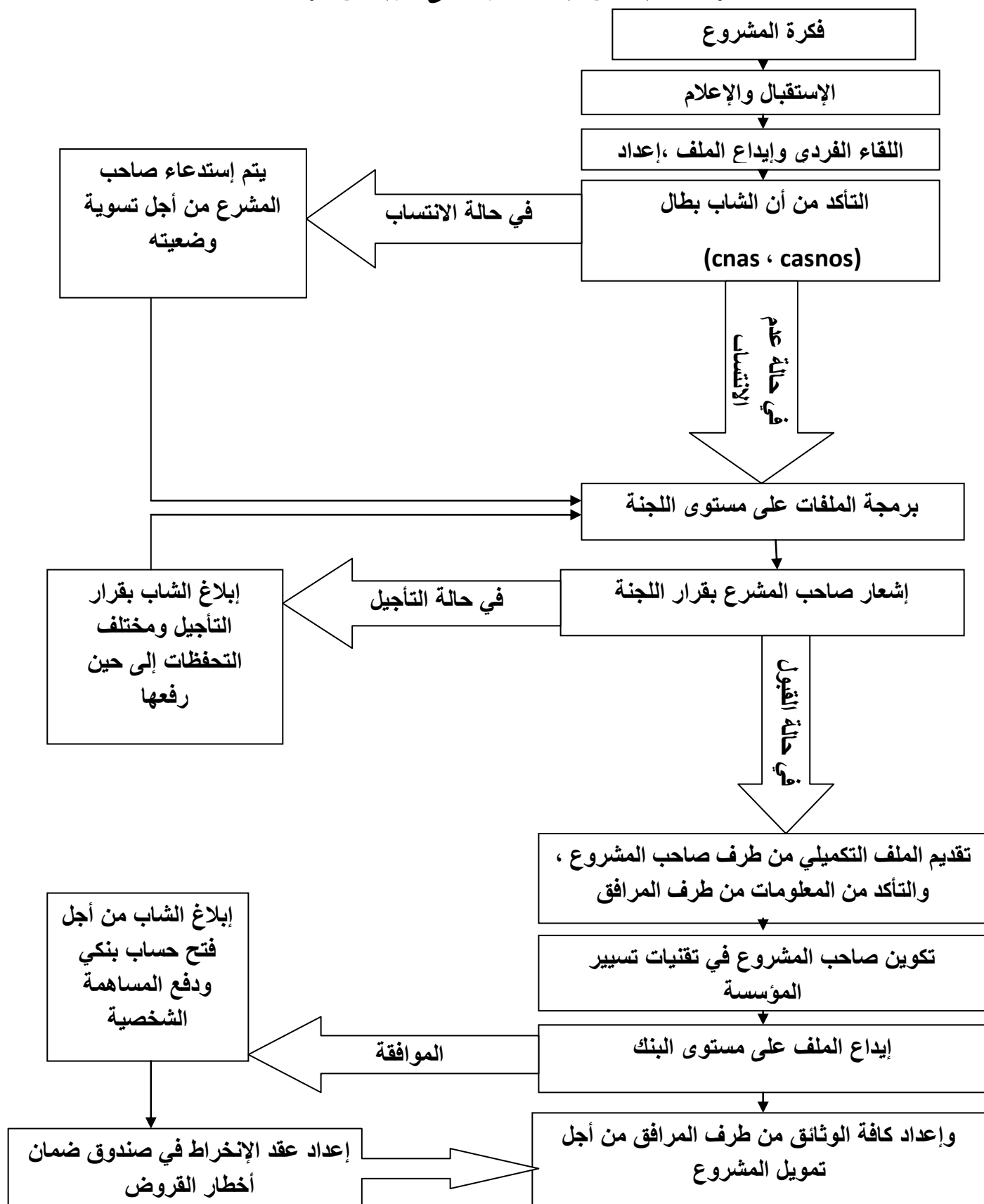
¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2020.

2- في مرحلة إستغلال المشروع¹:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبنائات الإضافية لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات ، 10 سنوات " حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إنجازها .
- إعفاء كامل لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات " حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول .
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة رقم 2، يمكن تمديدتها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة .
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها . غير أن المستثمرين - الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 % من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 1000 دج ، بالنسبة لكل سنة مالية ، مهما يكن رقم الأعمال المحقق . الإستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) حسب الحالة وكذا الضريبة على النشاط المهني (TAP) ، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي :
- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي .
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي .
- 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي .

¹ المرجع السابق .

الشكل 04 : المراحل المتبعة من أجل الحصول على تمويل من طرف ANSEJ



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مقابلة مع المرافقة بن لخضر منال

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية (دراسة حالة مشروع ضمن ANSEJ – ميله -)

سنعمل في هذا المبحث على تقديم دراسة جدوى إقتصادية لمشروع صناعي وتجاري في إنتاج المواد الشبه صيدلانية وهذا من خلال ما يلي :

المطلب الأول : تقديم المشروع (الدراسة التمهيدية)

سننظر من خلال هذا المطلب إلى تقديم بطاقة تقنية للمشروع وذلك على النحو التالي :

أولا : طبيعة المشروع

هذا المشروع هو عبارة عن مؤسسة مصغرة ذات طابع تجاري صناعي ، حيث تعمل على إنتاج منتجات شبه صيدلانية (كمادات ، قفازات طبية ، معقمات اليدين) يقع هذا المشروع في منطقة ميله 240 مسكن . أما فيما يخص المستثمر الذي سيقوم بالمشروع فهو يتميز بكفاءات ومهارات عدة من بينها قدرته على تسيير المشروع بحكم تخصصه في مجال الصيدلة .

ثانيا : وصف السلعة

تتميز منتجات هذا المشروع بكونها سهلة الاستخدام بحيث يكون سائل التعقيم في قارورات مختلفة الأحجام تتناسب مع استعمالاتها فمثلا الصغيرة الحجم يحملها الشخص أينما ذهب أي تكون ذات استعمال شخصي ، بينما الكبيرة الحجم تكون في الأماكن العمومية أي ذات استخدام عام، أما فيما يخص الكمادات تكون أيضا مختلفة الأشكال منها المستطيلة الشكل والدائرية بنوعيتها ذات فتحة التنفس و أخرى بدونها ، هذه الأخيرة يستخدم في صنعها طبقات من القطن ذو جودة عالية بحيث لا تسبب حساسية لمستخدمها ، في حين القفازات الطبية كون ذات استخدام مؤقت .

هذه المنتجات تهدف إلى حماية المستهلك من مختلف الفيروسات والأمراض المنتشرة ومنع انتقالها من شخص إلى آخر .

ثالثا : وصف السوق

السوق الذي يتم فيه تسويق هذه المنتجات يكون نشط في ظل الظروف الوبائية التي يمر بها العالم حيث يكون الطلب على هذه المنتجات في ذروته ، أما فيما يخص المنافسة فهي منعدمة محليا لأنه المنتج الوحيد في الولاية ، المنافسة ستكون على الصعيد الخارجي (خارج الولاية) تكن أسعار هذه المنتجات تتلائم مع القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة في الظروف الحالية .

رابعا : مدى توفر عوامل الإنتاج الأساسية

تتمثل مدخلات هذه العملية الإنتاجية في القطن بمختلف أنواعه وكذا أنواع من المطاط للتثبيت بالإضافة إلى مختلف الآلات لدمج المكونات (آلات خياطة ، آلات تعقيم ، آلات التعليب) بالنسبة للكمادات ، أما سائل التعقيم فمواده الأولية تتمثل أساسا في الكحول وبعض المواد الشبه كيميائية .

بعد التطرق لمختلف جوانب الدراسة التمهيدية لمشروع إنتاج المواد شبه الصيدلانية توصلنا الى أن المشروع من جميع الجوانب ولا توجد مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع أو تعرقل إمكانات نجاحه المستقبلي ، فمن حيث طبيعة المشروع يعتبر فعالا خاصة في هذه الفترة الوبائية التي يمر بها العالم ، بالإضافة إلى توافر عوامل الإنتاج واحتكاره في السوق المحلي بإعتباره المشروع الوحيد لإنتاج هذه المنتجات ومن خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا تقوم بهذه الدراسة بل صاحب المشروع هو المسؤول عنها ، بناءا على النتائج المتوصل إليها سيتم اتخاذ قرار بالدخول في دراسة الجدوى التفصيلية .

المطلب الثاني : الدراسة التفصيلية

أولا : الدراسة البيئية والقانونية

سنتطرق في ما يلي إلى كل من دراسة الجدوى البيئية والدراسة القانونية ، فمن الناحية البيئية نحاول معرفة تأثير المشروع على البيئة وتأثير البيئة على المشروع ، أما من الناحية القانونية محاولة اختيار الشكل المناسب للمشروع .

1 دراسة الجدوى البيئية :

لا يوجد أي تأثير جانبي للبيئة على المشروع ولا للمشروع على البيئة ، المكان المقترح لإنشاء المشروع هو في منطقة عمرانية مع مراعاة البعد عن السكنات نظرا لمخلفات المشروع الكيماوية ، بالإضافة إلى أن المنطقة ذات أرض صلبة كونها مخصصة للبنائات وبالتالي توفرها على الطاقة الكهربائية التي يحتاجها المشروع بوفرة . هذا الأخير لا يشكل أضرارا صحية على السكان كونه بعيد عن التجمعات .

2 دراسة الجدوى القانونية :

إن الشكل القانوني المناسب لهذا المشروع الاستثماري هو شركة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد وهذا لرغبة المستثمر في إدارة وتسيير المشروع بنفسه فالمستثمر مختص في مجال الصيدلة وخبرته في المجال .

*حوافز ومزايا الاستثمار :

_ لا توجد أي قوانين أو تشريعات تعيق القيام بهذا النوع من المشاريع بل على العكس فإن الدولة تشجع الاستثمار من خلال عدة وكالات منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تشجع الأفكار الاستثمارية خاصة الشباب البطال .

بما أن المؤسسة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد فهي تخضع لنوع واحد من الضرائب هي الضريبة على أرباح الشركات IBS.

_ قرض بنكي طويل الأجل بمعدل مخفض 8 سنوات .

_ يستفيد المشروع من مزايا تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا خلال مرحلة الإنجاز .

بناء على نتائج الدراستين السابقتين توصلنا إلى أنه لا توجد عوائق قانونية أو تأثيرات بيئية على المشروع ومنه يتم إتخاذ قرار بالانتقال إلى الدراسة التسويقية .

ثانيا : دراسة الجدوى التسويقية

سنحاول في هذه الدراسة تحديد حجم الطلب وكذا حصة المشروع من السوق مع تحديد سعر المنتج المزمع إنتاجه .

نظرا لمتطلبات الموضوع قمنا بإجراء مقابلة مع مدير مصلحة المرافقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للحصول على البيانات الأولية بالإضافة إلى بيانات ثانية متمثلة في القوائم التالية :

_ جدول حسابات النتائج التقديرية ل 8 سنوات .

_ جدول المبيعات التقديرية ل 8 سنوات .

_ جدول إهلاك القرض البنكي ل 8 سنوات .

_ جداول هيكل التمويل والاستثمار .

_ جدول التكاليف .

وبناء على البيانات المقدمة نستخلص أن :

- طلب متزايد على منتجات المشروع من طرف (الجمهور ، المؤسسات) نظرا للظروف الوبائية التي تمر بها البلاد .

- منافسة منعقدة محليا كونه المشروع الوحيد بالولاية ويمكن إحتمالها على المستوى الوطني .

- قناة التوزيع : - مباشرة أي من المنتج إلى المستهلك .

- غير مباشرة : المنتج ← تجار الجملة ← الصيدليات ← المستهلك .

- السياسة السعرية : السعر يحدده السوق (العرض والطلب) .

ومن النتائج السابقة يتم اتخاذ قرار بالانتقال الى دراسة الجدوى الفنية .

ثالثا : دراسة الجدوى الفنية (الهندسية)

أ - تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع :

قامت الوكالة بتقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع اعتمادا على البيانات الخاصة بالفاتورة الشكلية للتأمينات والفاتورة الشكلية للعتاد ، واللذان تمثلان الملف المالي الذي يرفقه المستثمر مع الملف الإداري في ملف طلب القرض .

وتقدر تكلفة هذا المشروع بناء على تلك البيانات هي 9903255.58 دج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول 05: التكاليف الاستثمارية للمشروع

الوحدة ب : دج

البند	التكاليف
مصاريف تمهيدية	252255.58
مساهمة ضمان رأس المال	145577.86
تأمينات	36677.72
أعباء أخرى	70000.00
تجهيزات الإنتاج	9041000.00
تجهيزات محلية	0.00
تجهيزات مستوردة	9041000.00
رأس المال العامل	250000.00
المجموع	9903255.58

من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية

ب- تقدير الإيراد السنوي للمشروع :

أما الإيراد السنوي للمشروع قامت الوكالة بتقديره اعتمادا على تصريح المستثمر (صاحب المشروع) للإيراد اليومي للمشروع ، والمقدر ب 10000 دج / لليوم ، حيث اعتبرت عدد أيام السنة 312 يوم وبالتالي يتم حساب الإيراد السنوي كما يلي :

$$312 \times 10000 = 3120000.00 \text{ دج}$$

ويقصد ب " سنويا " عدد سنوات إهلاك القرض والمحدد ب 8 سنوات لكافة المشاريع على اختلاف طبيعتها.

وبافتراض زيادة الإيرادات المتوقعة للمشروع سنويا ب 10% يمكن التعبير عن الإيراد السنوي من خلال الجدول التالي :

جدول 06: تقدير الإيراد السنوي للمشروع الوحدة ب : د ج

السنة	01	02	03	04	05	06	07	08
الإيراد المتوقع	3120000.00	3432000.00	3775200.00	4152770.00	4567992.00	5024791.20	5527270.32	6079997.35
نسبة التطور	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية .

من الجدول نستخلص بأن إيراد هذا المشروع متزايد من سنة إلى أخرى بنسبة ثابتة مقدرة ب 10% في السنوات الثمانية الأولى من النشاط .

ج- تقدير تكاليف تشغيل المشروع :

يمكن حصر تكاليف التشغيل السنوية التقديرية للمشروع في الجدول الموالي مع افتراض :

- زيادة تكاليف البضاعة والمواد المستهلكة طيلة سنوات إهلاك قيمة القرض (8 سنوات) بمعدل 5% سنويا .

- زيادة مصاريف الخدمات سنويا بمعدل 4 %.

- زيادة أجور الأفراد العاملين بالمشروع بمعدل 2 % سنويا ، حيث يتمكن المشروع من خلق 3 مناصب شغل .

جدول 07: تقدير تكاليف التشغيل السنوية للمشروع الوحدة ب : د ج

	01	02	03	04	05	06	07	08
بضائع ومواد مستهلكة	600000.00	630000.00	661500.00	694575.00	729303.75	765768.94	804057.38	844260.25
خدمات	300000.00	312000.00	324480.00	337459.20	350957.57	364995.87	379595.71	394779.63
أجور العاملين	720000.00	734400.00	749088.00	764069.76	779351.16	794938.18	810836.94	827053.68
مصاريف أخرى	130940.70	57272.92	53971.93	51001.03	43474.63	36215.61	29197.23	22395.44
المجموع	175940.70	1733672.92	1789039.93	1847104.99	1903087.11	1961918.6	2023687.26	2088488.9

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية

من الجدول السابق نستخلص أن تكاليف هذا المشروع أقل من الإيراد المحقق منه، أي أن الإيرادات المحققة تغطي التكاليف الكلية مع الحصول على نسبة من الربح .

جميع الدراسات السابقة (البيئية ، القانونية ، التسويقية والفنية) يقوم بها صاحب المشروع وتقدم للوكالة مع ملف طلب التمويل وهذه الأخيرة تقوم بالدراسة المالية بناء على نتائج هذه الدراسات .

رابعاً : دراسة الجدوى المالية

أ - تحديد الهيكل المالي للمشروع :

بما أن تكلفة المشروع محصورة بين 500000.000 دج > 9903255.58 دج > 10000000.00 دج

وبما أن نوع التمويل لهذا المشروع هو ثلاثي (مستثمر - الوكالة - البنك)، فحسب منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتم تقدير الهيكل المالي للمشروع كما في الجدول التالي :

جدول 08 : الهيكل المالي للمشروع

الوحدة ب : دج

البيان	معدل المساهمة %	المبلغ (د ج)
مساهمة شخصية	02%	198065.11
مساهمة الوكالة	28%	2772911.56
القرض البنكي	70%	6932278.92
المجموع	100%	9903255.58

من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع

ب - تقدير التدفقات النقدية للمشروع :

اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية لهذا المشروع يمكن تحديد التدفقات النقدية المتوقعة من

المشروع طيلة سنوات إهلاك القرض كما يلي :

جدول 09: التدفقات النقدية المتوقعة

الوحدة ب : دج

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05	السنة 06	السنة 07	السنة 08
التدفق النقدي السني	1369059.30	1698327.08	1986160.07	2239861.81	2581187.20	2959256.53	3377931.46	3841460.58

من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع

من الجدول نستنتج أن التدفقات النقدية السنوية للمشروع متزايدة من سنة إلى أخرى ، هذا التزايد هو الذي

يسمح لصاحب المشروع بتسديد قرضه .

ج- تقييم المشروع واتخاذ القرار :

- حسب معيار صافي القيمة الحالية VAN :

$$VAN = \sum V_i (1+t)^{-i} - I_0$$

التدفق النقدي السنوي	معامل الخصم $(1+t)^{-i}$	القيمة الحالية للتدفق النقدي السنوي	
(9903255.58)	1	(9903255.58)	سنة إنشاء المشروع
1297594.40	0.9478	1369059.30	1
1525777.04	0.8984	1698327.08	2
1691413.91	0.8516	1986160.07	3
1808016.45	0.8072	2239861.81	4
1974866.32	0.7651	2581187.20	5
2146052.83	0.7252	2959256.53	6
2321990.08	0.6874	3377931.46	7
2502711.56	0.6515	3841460.58	8
مجموع القيم الحالية للتدفق السنوي : 15268422.62 دج			
صافي القيمة الحالية للمشروع : 5287288.40 دج			

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الدراسة التقنو اقتصادية .

صافي القيمة الحالية للمشروع للاستثماري موجب ($VAN > 1$) ومنه المشروع مجدي اقتصاديا ، وعلى أساس ذلك يتم اتخاذ القرار بقبول منح المشروع التمويل اللازم .

- معيار فترة الاسترداد :

بناء على جدول التدفقات النقدية نحن أمام حالة عدم تساوي التدفقات وبالتالي يتم اللجوء إلى طريقة حساب التدفقات التراكمية كالتالي :

الوحدة ب : د ج

جدول 10: جدول التدفقات التراكمية

التدفق التراكمي	التدفق النقدي	
- 9903255.58	9903255.58	0
- 8534196.28	1369059.30	1
- 6835869.2	1698327.08	2
- 4849709.13	1986160.07	3
- 2609847.32	2239861.81	4
-28660.12	2581187.20	5
2930596.41	2959256.53	6
6308527.87	3377931.46	7
10149988.45	3841460.58	8

تقدر فترة الاسترداد ب 5 سنوات و 11 شهر و 26 يوم . $0.99 = 2959256.53/2930596.41$.

تقدر فترة استرداد الكلفة الاستثمارية لهذا المشروع ب 5 سنوات و 11 شهر و 26 يوم ، وتمثل فترة القطع عدد السنوات القصوى اللازمة لاسترداد قيمة القرض البنكي (8 سنوات) وبالتالي يعتبر مشروع صناعة المواد الشبيه صيدلانية مقبولة حسب هذا المعيار .

• حسب معيار معدل العائد الداخلي TRI :

$$TRI = t_1 + \frac{VAN_{t1}}{VAN_{t1} - VAN_{t2}} (t_2 - t_1)$$

$$= 0.05 + \frac{5287288.40}{5287288.40 - (-141400.18)} (0.16 - 0.055)$$

$$TRI = 15.72\%$$

بما أن معيار معدل العائد الداخلي للمشروع TRI (15.72%) أكبر من معدل الفائدة على القرض البنكي (5.5%) يعتبر المشروع مجدي اقتصاديا حسب هذا المعيار .

• حسب معيار مؤشر الربحية IP:

$$= \frac{5287288.40}{9903255.58} + 1$$

$$= 0.5338 + 1$$

$IP > 1$ ومنه المشروع مجدي اقتصاديا وفق معيار مؤشر الربحية ، حيث كل وحدة مستثمرة في المشروع تحقق عائد قدره 0.53 .

مما سبق يتبين لنا أن جل المعايير التي استخدمت لتقييم المشروع كانت إيجابية، وأثبتت أن المشروع قابل للتحقيق، وذلك ولقدرت ه على تغطية كل مصاريفه في مدة قصيرة و تحقيق فائض قيمة ونسبة ربحية عالية .

خامسا : دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع :

من الناحية الاجتماعية يحقق هذا المشروع مداخل على المستوى المحلي من خلال دفع الضرائب على أرباح هذا الأخير ومنه على المستوى الوطني ، بالإضافة إلى كونه قادرا على توظيف أكبر عدد من العمال ، فالمشروع يوظف أكثر من 3 عمال وبالتالي يتحصل على امتيازات مالية ، ويعود بالنفع على المجتمع ككل من خلال إشباعه لحاجات المستهلكين لهذه المنتجات .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نقول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة حكومية أسست لغرض تقديم الدعم والإستشارة وترافق الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة .

قمنا بدراسة جدوى مشروع استثماري قدم لنا من طرف هذه الأخيرة وهذا المشروع متمثل في إنشاء مصنع لإنتاج المواد شبه الصيدلانية بولاية ميله ، والتي شملت جميع جوانب دراسات الجدوى المتمثلة في الدراسة المبدئية والتفصيلية بمراحلها (البيئية والقانونية ، التسويقية ، الفنية والهندسية ، وكذا الدراسة المالية والإجتماعية للمشروع) ، فالدراسة المبدئية هي بمثابة تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع ولا تكلف وقت وجهد كبيرين ، وبناءا على نتائجها التي كانت مقبولة تم الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا تعتمد على بيانات دقيقة قمنا بتحليلها بالإعتماد على عدة معايير منها معايير تقييم المشروعات التي كانت كلها إيجابية وبالتالي اتخاذ قرار تجسيد المشروع على أرض الواقع .

خاتمة

خاتمة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها ، وباعتماد على الإطار النظري تبين لنا أن انجاز دراسات الجدوى ليس هدفا قائما بذاته بل وسيلة لترشيد القرار الاستثماري وأداة لمساعدة صاحب القرار في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد والأمثل ، والمحافظة على الموارد الاقتصادية المختلفة وتعظيم منافعها .

ولهذا حاولنا في هذا البحث إبراز دور دراسة الجدوى الاقتصادية من خلال مراحلها المختلفة وتأثيرها في اتخاذ القرار الاستثماري بشأن إنشاء المشروع من عدمه في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بفرع ميله بالإضافة إلى أهمية ذلك في نجاح هذه المشاريع مستقبلا وتوسعها .

1 اختبار صحة الفرضيات :

- **اختبار صحة الفرضية الأولى :** هذه الفرضية صحيحة ، إذ يتم اختيار المشروع الاستثماري الناجح بناء على القرار الفعال المبني على النتائج الدقيقة والبيانات الشاملة عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وهذا ما تم التوصل إليه من خلال هذا البحث .
 - **اختبار صحة الفرضية الثانية :** بالنسبة للفرضية الثانية فهي صحيحة ، إذ تتم دراسة الجدوى الاقتصادية عبر مراحل بدءا من الدراسة التمهيدية وهي النظرة الأولية للمشروع التي تسمح بمعرفة الجوانب الأساسية له ، إذا كانت نتائجها ايجابية يتم الانتقال إلى الدراسة التفصيلية التي تعتمد على بيانات أكثر دقة .
 - **اختبار صحة الفرضية الثالثة :** هذه الفرضية خاطئة ، بحيث تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميله - بما يسمى بالدراسة التقنو اقتصادية التي تتركز في الغالب على الدراسة المالية للمشروع بحيث مراحل دراسة الجدوى الأخرى يقوم بها صاحب المشروع ويتم الاطلاع عليها من طرف الوكالة عن طريق أسئلة عامة تطرح عليه .
- #### 2 - نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع دراسة الجدوى الاقتصادية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري توصلنا إلى النتائج التالية :

• النتائج العامة :

- يعد المشروع الاستثماري مجموعة متكاملة من الأنشطة تعمل على المزج بين العوامل المادية والموارد البشرية لتكوين كيان اقتصادي مميز موجه لتحقيق أهداف منتظرة خلال عمره الافتراضي .
- دراسة الجدوى الاقتصادية تقضي إلى تقديم معطيات موثوقة ومفيدة تمكن المستثمر أو الممول في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب .
- دراسة الجدوى الاقتصادية هي منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهي لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها سواء مشروعات عامة أو خاصة .
- إتخاذ القرار الاستثماري السليم يعتمد على مدى دقة وموضوعية نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية .

- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية الركيزة الأولى نحو نجاح المشروعات الاستثمارية .
- تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تهم كافة العوامل والجوانب والعوامل المتعلقة بالمشروع الاستثماري .

- يعتبر القرار الاستثماري من القرارات الأكثر أهمية وخطورة والذي يجب توخي الحذر في اتخاذه

• نتائج الدراسة الميدانية :

من خلال القيام بالدراسة التطبيقية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميله - توصلنا إلى ما يلي :

- الدراسة المبدئية للمشروع مرحلة جد مهمة في دراسة الجدوى الاقتصادية بحيث يتوقف قبول المشروع والمروار إلى الدراسة التفصيلية بناء على نتائجها ، وبالنسبة للمشروع محل الدراسة فقد توصلنا إلى أنه لا توجد معوقات جوهرية أو مشاكل تعيق القيام به .
- يعتبر الاهتمام بالجانب البيئي والقانوني أمرا ضروريا في دراسة الجدوى الاقتصادية ، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميله - لا تقوم بأي دراسة متعلقة بالشأن البيئي لكنها تأخذ بالحسبان المشاريع الصديقة للبيئة في اتخاذ قرار التمويل ، أما من الجانب القانوني المشروع محل الدراسة لا يواجه أي عوائق من هذا الجانب .
- إن الدراسة التسويقية هي عصب الدراسة الاقتصادية ولها أهمية كبيرة من قبل القائمين بدراسة الجدوى ويتم على أساس نتائجها اتخاذ قرار بالانتقال إلى المرحلة الموائية من الدراسة ، وبالنسبة للمشروع محل الدراسة فإن الطلب المتوقع على منتج المشروع كبير جدا وعملية تسويق وتوزيع المنتج لا يلقى أي صعوبة تمنع إقامة المشروع .
- بناء على نتائج الدراسة التسويقية وبعد تحديد الطلب المتوقع تم تحديد حجم المشروع والطاقة الإنتاجية له ، كما تم من خلال الدراسة الفنية للمشروع تقدير التكاليف التي يحتاجها واليد العاملة اللازمة وتوصلنا إلى أن الإيرادات المحصلة منه تغطي كل التكاليف ، وتقع هذه العناصر على عاتق صاحب المشروع وتقوم الوكالة بحساب وتقدير تكاليف المشروع ومن ثم تقدير كلفة الاستثمار الإجمالية .
- في الدراسة المالية للمشروع يتم الاهتمام بالهيكل التمويلي له وتحديد مصادره وتقدير جميع التدفقات ، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بحساب الربح المتوقع من المشروع باستخدام مؤشر صافي القيمة الحالية VAN والذي كان موجبا بالنسبة للمشروع محل الدراسة بالإضافة إلى اعتمادنا على معايير ومؤشرات أخرى تحدد لنا الوقت اللازم لاسترداد الأموال بالإضافة لربحية كل دينار منها والتي كانت كلها ايجابية تفضي إلى ضرورة اتخاذ قرار بإنشاء هذا المشروع .

3 التوصيات :

- العمل على بناء دراسة الجدوى على أساس بيانات دقيقة تعبر فعلا على الواقع واستخدام مؤشرات دراسة الجدوى والمعادلات التي تمكن من الوصول إلى نتائج معبرة على ماسيؤول إليه المشروع مستقبلا .
- القيام بالدراسة التفصيلية يجب أن تكون من طرف إطارات متخصصة ويتميزون بالخبرة .
- أهمية القيام بدراسة الجدوى لكل المشروعات مهما كان نوعها أو حجمها وذلك نتيجة ظروف عدم الاستقرار التي تميز العالم .
- القيام بإنشاء مكاتب استشارية متخصصة في القيام بدراسة الجدوى وتقديم الدعم لها .
- يجب على المؤسسات أو الأفراد إيفاء اهتماما كبيرا لعملية اتخاذ القرار الاستثماري لأنها من أصعب المهام خاصة القرارات المالية منها إذ أن أي خطأ في تجسيد مشروع غير فعال يشكل خسائر كبيرة للشخص المستثمر .
- يجب الإشارة إلى أنه رغم أهمية دراسة الجدوى إلا أنه يجب عدم النظر إليها كضمان كامل لنجاح المشروع ، فهي تعتبر كمؤشر للقيام بالمشروع لكن لا تضمن لصاحب المشروع النجاح بصورة مطلقة وهذا يقتضي تحليل ما بعد نتائج دراسة الجدوى وذلك بالاستناد إلى التجارب الواقعية للمشاريع القائمة والأخذ بالتوصيات لدعمها وتجنب الفشل .
- ضرورة قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدراسة جدوى شاملة ودقيقة وموضوعية مستوفية الجوانب المتعددة والخاصة للمشروع .

4 آفاق البحث :

وفي الأخير ننوه بأنه لا يمكننا سد جميع الفراغات والنقائص الموجودة في موضوع بحثنا هذا باعتبار أن مجال دراسة الجدوى الاقتصادية واسع جدا ولا يمكننا التحكم فيه أو شمله في بحث واحد ، لذا نأمل أن تكون هذه الرسالة كانطلاقة لأهل الدراسة لإستكمال ما عجزنا عن تحقيقه ويمكننا اقتراح الموضوع التالي كآفاق لهذه الدراسة والمتمثل في أهمية مكاتب الدراسات في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية .



قائمة المراجع

الكتب :

1. أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2009.
2. أمين السيد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005.
3. الغالي بن إبراهيم ، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2012 ، 1433 هـ .
4. جهاد فراس الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 201.
5. جهاد هماد ، إدارة الاستثمار ، الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015 .
6. حامد العربي الحضيبي ، تقييم الاستثمار ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2000 .
7. خليل الشماخ ، الإدارة المالية ، جامعة بغداد ، ط4 ، 1992 .
8. دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار وتحليل الاستثمار ، اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2008 .
9. راتب جليل صويص، أساسيات إدارة المشاريع، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010 .
10. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2005 .
11. سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس مصر، دون تاريخ .
12. سيد سالم عرفة ، دراسة جدوى المشروعات ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2011 .
13. طلال كداوي ، تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008.
14. عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى (التأصيل العلمي والتطبيق العملي) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1999 .
15. عاطف وليم أندراوس ، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات ، دار الفكر الجامعي ، ط1، 2006 .
16. عبد الحفيظ حسن حامد ، أساليب دراسات الجدوى و التقييم ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2016.
17. عبد الحميد عبد المطلب ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2006.

18. عبد الحميد عبد المطلب ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002.
19. عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
20. عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات، الإطار النظري والتطبيقي، دار مجدلاوي للنشر، طبعة الثانية، عمان-الأردن، 1999.
21. كاظم جاسم العيسوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2002 .
22. محمد أيمن عبد اللطيف عشوش ، الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2000 .
23. محمد الفيومي محمد ، إدارة المشروعات، كلية التجارة ، القاهرة ، مصر ، 2001 .
24. محمد حامد دويدار وآخرون ، الاقتصاد السياسي، دار المعرفة، الجامعية للنشر، القاهرة، 1997 .
25. محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ،كلية التجارة عين شمس مصر ، دون تاريخ .
26. محمد عبد حسين أبو سمرة ، إدارة المشروعات ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2009.
27. محمد محمود العجلوني ، سعيد سامي الحلاق ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان 2013 .
28. محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، إبراهيم محمد خريس ، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010 ، 1431 هـ .
29. مدحت القريشي ، دراسات الجدوى الاقتصادية لتقييم المشروعات الصناعية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009 .
30. منير إبراهيم الهندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ،المكتب العربي الحديث ،القاهرة ، ط 4 ، 1999.
31. موسى نوري شقيري ، أسامة عزمي سلام ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية دار المسيرة للنشر والتوزيع .
32. موسى نوري شقيري ،صالح طاهر زرقان وآخرون ، إدارة الاستثمار ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2012، 1433 هـ .
33. نعيم نصير، إدارة وتقييم المشروعات ،المنظمة العربية للتنمية ،الأردن ، 2005 م.
34. نعيم نمر داود ، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، ط1 ، 2011 م .
35. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1،الأردن ، 2003 م.

المذكرات والأطروحات :

1. البشير مفتي، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005.
2. حسين بن العارية ، "تقييم المشاريع الإجتماعية" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - ، السنة الجامعية 2012/2013.
3. حكيم بن حسان ، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في علوم التسيير ، فرع ادارة الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2005/2006 .
4. زهية حوري ، تقييم المشروعات في البلدان النامية بإستخدام طريقة الآثار ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007.
5. عبد الملك مهري ، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة تبسة ، 2012/ 2013.
6. غنية بن حركو ، "واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر" ، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، السنة الجامعية 2010/2011 .
7. فتحي خن ، "أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الإستثمارية" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2012/2013.
8. محمد قويدري ، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الإستثمارية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر ، دفعة 1997_1998.
9. مروان حيمر ، دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية للمؤسسات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016/2017 .
10. نور الدين تمجيددين ، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشاريع القطاع الخاص ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - .
11. نور الهدى بن البيوض ، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة آكلي امحمد أولحاج البويرة ، 2017/2018 .

12. هاجر سعدي ، أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على القرار الإستثماري في البنوك الإسلامية ،
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ، تخصص دراسات مالية ومحاسبة
معمقة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ، 2013.

المطبوعات الجامعية والمنشورات :

1. رامي حريد ، مطبوعة في مقياس دراسة الجدوى واختيار الاستثمارات ، جامعة عبد الحفيظ بو
الصوف ميله ، 2018/2017.
2. منشورات داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، 2020 .

المجلات العلمية :

1. نور الدين تيمجدين ، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية ،
مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 07، 2010/2009.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Radie Manuel ,Serge michail ,guide pratique de projet (évaluation et choix des projets d'investissement),Paris ,France,1995.
2. John Maynard Keynes, Feasibility study methodology and practices,Italy ,2006.

المواقع الإلكترونية :

الملاحق

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES		06/01/2020		DATE DE DEPOT DU DOSSIER		31/12/2019	
ANTENNE DE :		MILA		ANNEXE DE :		MILA	
N° DOSSIER (siej3)		X		NOMENCLATURE CNRC		CODE	
INTITULE DU PROJET :		FABRICATION DES PRODUITS PARA-PHARMACEUTIQUES , MATERIELS, APPAREILS ET					
FORME JURIDIQUE:		PERSONNE PHYSIQUE		NOM/RAISON SOCIALE		اسم الشاب المستثمر	
SECTEUR D'ACTIVITE :		INDUSTRIES DIVERSES					
SECTEUR PRIORITAIRE		OUI		ZONE PRIORITAIRE		NON	
				TYPE DE FINANCEMENT		TRIANGULAIRE	

Prénom et nom de l'accompagnateur:

المرافقة : بن خضر منال

الملاحق ٤: الدراسة المالية للمشروع الممول من طرف الوكالة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Zone :

1

Type de financement:

1

* Zone 1 : Zone normale

* Zone 2 : Zone à promouvoir

*Triangulaire

*Mixte

1

2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

N°Dossier :

Raison sociale

Gérant :

Activité :

0

FABRICATION DES PRODUITS PARA-PHARMACEUTIQUES,
MATÉRIELS, APPAREILS ET INSTRUMENTS MÉDICAUX-
CHIRURGICAUX

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		Droit de douanes	
	Montant Equip	Cours Devisé en DA	Montant en DA	Taux
	0,00	0,00	0,00	0%

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	252 255,58	252 255,58
Cotisation fonds de garantie	145 577,86	
Assurances	36 677,72	
Autres frais	70 000,00	
Equipements de production	9 401 000,00	9 401 000,00
Equipements locaux	9 401 000,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Matériels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Matériels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	250 000,00	250 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	9 903 255,58	9 903 255,58

+ 500 M

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	2%	198 065,11
Numéraires		198 065,11
Nature		0,00
PNR Classique ANSEJ	28%	2 772 911,56
PNR LO		0,00
PNR VA		0,00
Credit Bancaire	70%	6 932 278,90
TOTAL	100%	9 903 255,58

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	6 932 278,90
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%
Rubrique	ANNEE 1
Principal	0,00
Reste à rembourser (encours)	6 932 278,90
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00
Cotisation au FG	24 262,98
Cotisation à verser	145 577,86

السنة

تحويل ثلاثي

الجدول الزمني لاستهلاك القرض المصرفي

1

2

3

4

5

N° Dossier :	
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	FABRICATION DES PRODUITS PARA-PHARMACEUTIQUES , MATERIELS, APPAREILS ET INSTRUMENTS MEDICAUX-CHIRURGICAUX

	(D.5) TCR PREVISIONNELS							
	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	3 120 000,00	3 432 000,00	3 775 200,00	4 152 720,00	4 567 992,00	5 024 791,20	5 527 270,32	6 079 997,35
Prestations fournies	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matière et fournitures consom,	600 000,00	630 000,00	661 500,00	694 575,00	729 303,75	765 768,94	804 057,38	844 260,25
Services	300 000,00	312 000,00	324 480,00	337 459,20	350 957,57	364 995,87	379 595,71	394 779,53
Transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Loyers charges locatives	300 000,00	312 000,00	324 480,00	337 459,20	350 957,57	364 995,87	379 595,71	394 779,53
Entretien et réparation	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Valeur ajoutée	2 220 000,00	2 490 000,00	2 789 220,00	3 120 685,80	3 487 730,68	3 894 026,39	4 343 617,23	4 840 957,56
Frais de personnel	720 000,00	734 400,00	749 088,00	764 069,76	779 351,16	794 938,18	810 836,94	827 053,68
Frais divers	130 940,70	57 272,92	53 971,93	51 001,03	43 474,63	36 215,61	29 197,23	22 395,44
Assurances	36 677,72	33 009,95	29 708,95	26 738,06	24 064,25	21 657,83	19 492,04	17 542,84
Autres frais	94 262,98	24 262,98	24 262,98	24 262,98	19 410,38	14 557,79	9 705,19	4 852,60
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	990 551,12	990 551,12	990 551,12	990 551,12	990 551,12	990 551,12	990 551,12	990 551,12
Charges d'exploitation	1 841 491,81	1 782 224,04	1 793 611,04	1 805 621,91	1 813 376,90	1 821 704,91	1 830 585,29	1 840 000,23
RBE	378 508,19	707 775,96	995 608,96	1 315 063,89	1 674 353,78	2 072 321,49	2 513 031,94	3 000 957,33
IFU	0,00	0,00	0,00	65 753,19	83 717,69	103 616,07	125 651,60	150 047,87
R.net d'exploitation	378 508,19	707 775,96	995 608,96	1 249 310,70	1 590 636,09	1 968 705,41	2 387 380,34	2 850 909,47
Cash flow net	1 369 059,30	1 698 327,08	1 986 160,07	2 239 861,81	2 581 187,20	2 959 256,53	3 377 931,46	3 841 460,58
Cash flow cumulés	1 369 059,30	3 067 386,38	5 053 546,45	7 293 408,26	9 874 595,47	12 833 851,99	16 211 783,45	20 053 244,03
Cash flow actualisés	1 279 494,68	1 483 384,64	1 621 298,25	1 708 779,85	1 840 350,80	2 109 909,01	2 408 418,44	2 738 908,30
VAN	5 287 288,40							

ANSIEJ

Chiffres d'affaires prévisionnel

26 Nombre de mois

12

Exemple : Prévision d'un chiffre d'affaires de 4,500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%
 n considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

Rubriques	Nombre Jours/an	CA / Jours	Montant:
Ventes marchandises	312	0	0,00
Production vendue	312	10000	3 120 000,00
prestations fournies	312		0,00
Chiffre d'affaires			3 120 000,00

VAN	5 287 288,40
RBE 1ER ANNEE	378 508,19

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Ventes marchandises	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	3 120 000,00	3 432 000,00	3 775 200,00	4 152 720,00	4 567 992,00	5 024 791,20	5 527 270,32	6 079 997,35
prestations fournies	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Chiffre d'affaires	3 120 000,00	3 432 000,00	3 775 200,00	4 152 720,00	4 567 992,00	5 024 791,20	5 527 270,32	6 079 997,35
Evolution	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Matieres et Fournitures consom	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Evolution	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
SERVICES	300 000,00	312 000,00	324 480,00	337 459,20	350 957,57	364 995,87	379 595,71	394 779,53
Transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
loyers et charges locatives	300 000,00	312 000,00	324 480,00	337 459,20	350 957,57	364 995,87	379 595,71	394 779,53
Entretien et réparation	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres service	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Evolution	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%

Chiffres du personnel:

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Salaires associés	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Salaires employés	3	3	20000	20000	20000	20000	20000	20000
Evolution	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Assurances	36 677,72	33 009,95	29 708,95	26 738,06	24 064,25	21 657,83	19 492,04	17 542,84
Garantie	24 262,98	24 262,98	24 262,98	24 262,98	19 410,38	14 557,79	9 705,19	4 852,60
Fonds de Garantie	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00

Handwritten notes and signatures at the bottom of the page.